الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

الشركات المتعددة الجنسيات وإقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد الطالبة:

حنان برمكي

تحت إشراف الأستاذ:

نذير غانية

لجنة المناقشة

بشير بن عمر	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
نذير غانية	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
محمد مسعودي	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015/2014

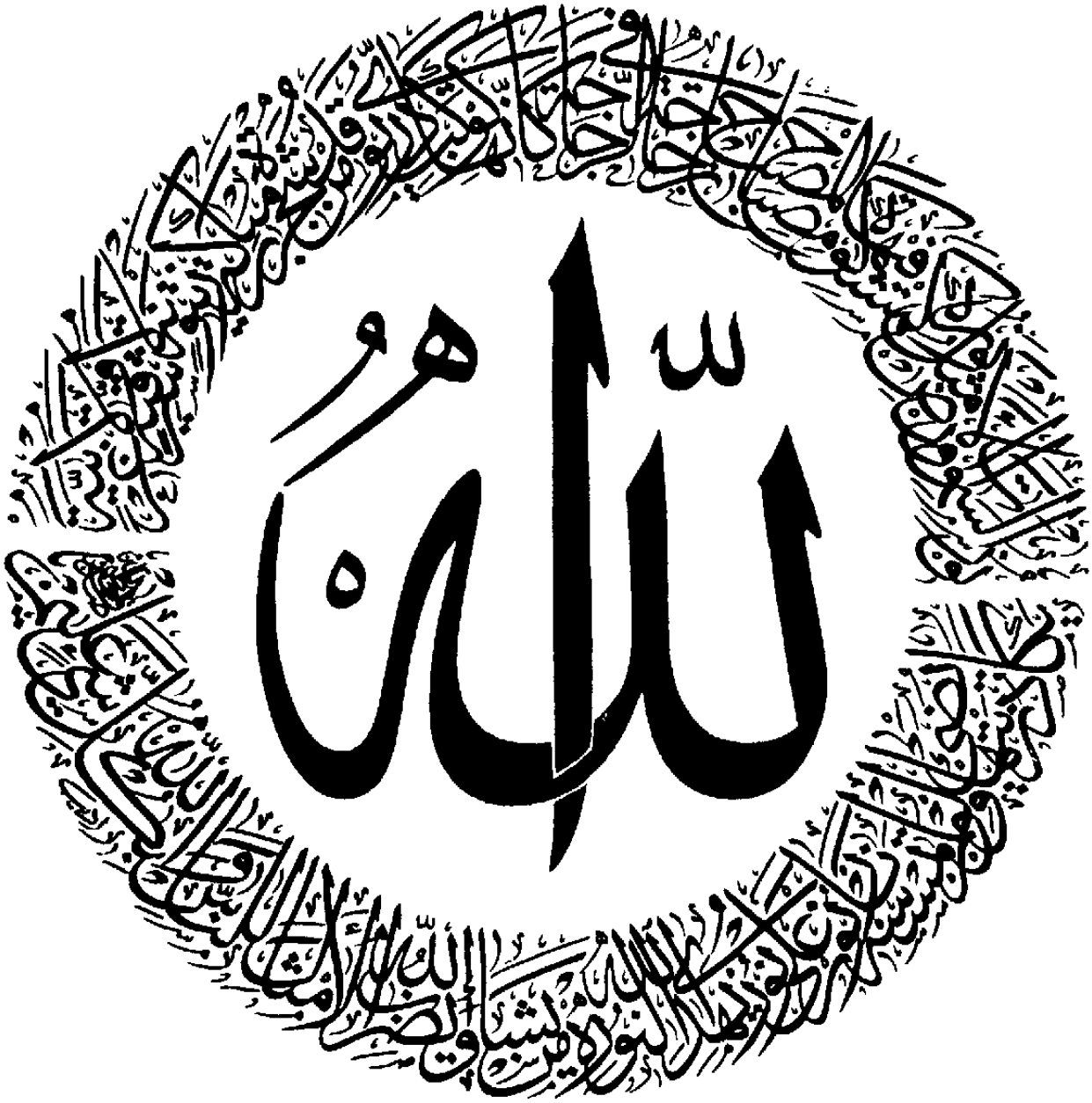

صدق الله العظيم

"سورة النور الآية 35 "

شكر وتقدير

اللهم إني أحمد الله حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل
وأسألك أن تنفعني بما علمتني
وأن توفقني في الدنيا والآخرة

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، والأخص بذكر أستاذي الفاضل نذير غانية على قبوله الإشراف على هذه المذكرة
وعلى منهجيته في العمل، ونصحه وإرشاده

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

المخلص:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد علي العولمة الإقتصادية كأداة لتوسع وبسط النفوذ حيث تركز علي الدول النامية والعربية من أجل إستغلال ثرواتها الطبيعية مستخدمة في ذلك الإستثمار المباشر من أجل التدخل في الشؤون الإقتصادية وإستغلال الثروات لصالحها، ومن هنا يمكننا القول بأن العولمة الإقتصادية هي لخدمة الشركات متعددة الجنسيات علي حساب الدول المضيفة لها.

الكلمات المفتاحية: الشركات المتعددة الجنسيات، العولمة الإقتصادية، إقتصاديات البلدان العربية.

Abstract:

During our consideration of this subject it is clear to us that the multinational companies rely on economic globalization as expansion and influence, focusing on developing countries and Arab countries in order to exploit the natural resources used in direct investment, in order to intervene in economic affairs and the exploitation of wealth in their favor, and here we can say that the economic globalization is to serve multinational companies at the expense of the host States.

Keywords: economic globalization, multinational companies, The economies of Arab countries

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	V-I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال البيانية	I
قائمة الملاحق	I
المقدمة العامة	أ- ه
الفصل الأول: الشركات المتعددة الجنسيات	24-02
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول الشركات المتعددة الجنسيات	03
المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها	03
الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات	03
الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	06-04
المطلب الثاني: عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها	06
الفرع الأول: عوامل إنتشار الشركات المتعددة الجنسات	07
الفرع الثاني: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات	08
المطلب الثالث: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية إدارتها	10
الفرع الأول: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات	11-10
الفرع الثاني: إدارة الشركات المتعددة الجنسيات	12
المبحث الثاني: نظريات وإستراتيجيان الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها	13
المطلب الأول: النظريات المفسرة لشركات المتعددة الجنسيات	13
الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق	13

الفرع الثاني: نظرية الحماية	14
الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتوج	15
الفرع الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة	16-15
المطلب الثاني: إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات	16
الفرع الأول: إستراتيجيات التوسع الخارجي	17-16
الفرع الثاني: إستراتيجيات كشط السوق	18-17
المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات	19-18
المبحث الثالث: مدى تأثير الشركات على إقتصاديات البلدان النامية	20
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية لشركات المتعددة الجنسيات	20
الفرع الأول: الآثار الإقتصادية	20
الفرع الثاني: تدفقات رؤوس الأموال	20
الفرع الثالث: التجارة وميزان المدفوعات	21
الفرع الرابع: التشغيل والأجور والتأهيل المهني	21
المطلب الثاني: الآثارالسياسية الإجتماعية والتقنية لشركات المتعددة الجنسيات	22
الفرع الأول : الآثار السياسية والقانونية لشركات المتعددة الجنسيات	22
الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية لشركات المتعددة الجنسيات	22
الفرع الثالث: الآثار التقنية والعملية لشركات المتعددة الجنسيات	23
الخلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للعولمة الإقتصادية	47-26
تمهيد	26
المبحث الأول: مدخل إلى العولمة الإقتصادية	27
المطلب الأول: تعريف العولمة الإقتصادية وقياسها	27
الفرع الأول: تعريف العولمة الإقتصادية	27
الفرع الثاني: قياس العولمة الإقتصادية	28

المطلب الثاني: خصائص وأهداف العولمة الإقتصادية	29
الفرع الأول: خصائص العولمة الإقتصادية	31-29
الفرع الثاني: أهداف العولمة الإقتصادية	32-31
المبحث الثاني: أنواع العولمة الإقتصادية، أدواتها ومؤسساتها	33
المطلب الأول: أنواع العولمة الإقتصادية	33
الفرع الأول: العولمة إنتاجية	34-32
الفرع الثاني: العولمة المالية	35
المطلب الثاني: أدوات العولمة الإقتصادية	36
الفرع الأول: المنظمات الإقتصادية والعقوبات الإقتصادية	36
الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات وتداول بعض الادوات كأسهم والسندات والعمولات، الإتحادت الإقتصادية الدولية	37
المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الإقتصادية	38
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي	83
الفرع الثاني: البنك العالمي	39
الفرع الثالث: المنظمة العالمية لتجارة	40
الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات	41-40
المبحث الثالث: مظاهر العولمة الإقتصادية، عواملها وآفاقها	42
المطلب الأول: مظاهر العولمة الإقتصادية	44-42
المطلب الثاني: نتائج وآفاق المستقبلية للعولمة الإقتصادية	45
الفرع الأول: نتائج العولمة الإقتصادية	45
الفرع الثاني : الآفاق المستقبلية	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: العولمة الإقتصادية وإقتصاديات البلدان العربية	71-49
تمهيد	49
المبحث الأول: واقع الإقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الإقتصادية	50

المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي على إقتصاديات البلدان العربية	50
الفرع الأول: مزايا الإقتصاد العربي	51-50
الفرع الثاني: أهم التطورات الإقتصاديةفي الدول العربية	52-51
المطلب الثاني:إحتياطي النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية	53
الفرع الأول: إحتياطي النفط العربي في الدول العربية	53
الفرع الثاني: إحتياطي الغاز الطبيعي العربي	54
المطلب الثالث: إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي العربي	55
الفرع الأول: إنتاج النفط عربيا وعالميا	56-55
الفرع الثاني: صادرات النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية	58-57
المبحث الثاني: حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية	59
المطلب الأول: حجم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم	59
الفرع الأول: أهم خمس شركات المتعددة الجنسيات في العالم	59
الفرع الثاني: أهم خمس شركات المتعددة الجنسيات مبيعا في العالم	60
المطلب الثاني: حجم الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية	61
الفرع الأول: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية	61
الفرع الثاني: أهم الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الدول العربية	62-61
الفرع الثالث: أهم القطاعات المستقبلية للإستثمارات الأجنبية في الدول العربية	63-62
المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية	63
الفرع الأول: تدفقات صادرات وواردات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا	64-63
الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الدول العربية	65-64
المبحث الثالث: أثار العولمة الإقتصادية على إقتصاديات البلدان العربية	66
المطلب الأول: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الإقتصادية	66
الفرع الأول: الآثار الأيجابية للعولمة الإقتصادية	66
الفرع الثاني: الآثار السلبية للعولمة الإقتصادية	68-67
المطلب الثاني: سبل مواجهة العولمة الإقتصادية	70-69

خلاصة الفصل	71
الخاتمة العامة	75-73
قائمة المراجع	79-77
الملاحق	-

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية ومقارنتها مع الدول المتقدمة لسنة 2011	52
02-03	إحتياطي النفط العربي لسنة 2011	53
03-03	إحتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية لسنة2011	54
04-03	تطور انتاج النفط عربيا وعالميا من سنة (2007-2011)	55
05-03	إنتاج النفط في الدول العربية لسنة 2011	56
06-03	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق العربيا لسنة 2010	57
07-03	قيمة صادرات النفط في الدول العربية لسنة 2011	58
08-03	صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي لسنة 2011	58
09-03	الشركات المتعددة الجنسيات الخمس التي تمتلك أكبر قيمة سوقية	59
10-03	الشركات المتعددة الجنسيات الخمس التي تحقق أكبر المبيعات عالميا	60
11-03	الاستثمارات الاجنبية الواردة من الدول الاجنبية إلى الدول العربية لسنة 2011	61
12-03	أهم سبع شركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2011	62
13-03	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لسنة 2011	62
14-03	تطور تدفقات الصادرات والواردات من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم من سنة2007 إلى غاية سنة 2012	63
15-03	التدفقات الواردة والصادرة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لسنة 2012	65

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	التعارض بين توقعات وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية	09
02-02	أنواع العولمة الإقتصادية	35
03-02	أهداف صندوق النقد الدولي،في تسوية النقد لتبادل التجاري الدولي	38
04-02	أهداف البنك الدولي ،تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة	39
05-02	مؤسسات العولمة الاقتصادية	41
06-02	دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على العولمة	44
07-03	نسبة احتياطي النفط العربي لسنة 2011	53
08-03	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي العربي لسنة 2011	54
09-03	تطور النفط عربيا وعالميا لسنة (2008-2011)	55
10-03	التوزيع البياني لشركات المتعددة الجنسيات الأكبر قيمة سوقية في العالم	59
11-03	التوزيع البياني لشركات المتعددة الجنسيات الخمس الأكثر مبيعات في العالم	60
12-03	التوزيع البياني لإجمالي القطاعات(الخدمات والصناعة والزراعة) في الدول العربية	63
13-03	رقم تطور تدفقات الصادرات والواردات من الاستثمار الاجنبي المباشر لسنة 2012	64
14-03	نسبة تدفقات الصادرة والواردة للإستثمار الاجنبي المباشر لسنة2012	65

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	إحتياطي النفط عربيا وعالميا 2007-2011
02	إحتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا 2007-2011
03	إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا 2007-2011
04	الغاز الطبيعي المسوق عربيا 2007-2010
05	قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية 2007-2011

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد شهد العالم العديد من التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الإقتصادية والإجتماعية وخاصة بروز نظام عالمي جديد، وبرامج إعادة الهيكلة وإصلاح اقتصادي وإحداث التغيرات في طبيعة العلاقات الدولية، وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على فرض سيطرتها كاملة على السوق العالمية وتقود التقسيم الدولي الجديد، وهي بذلك تساهم في إعادة تشكيل الوجه الإقتصادي لعالمنا المعاصر وبسط نفوذها وإستغلال الدول النامية والعربية لتحقيق مصالحها، حيث إستطاعت الشركات المتعددة أن تلعب دور كبير على المستوى الدولي حيث ساهمت في نقل الإنتاج إلى عدة دول في العالم، وذلك بحثا عن الموادر الطبيعية وعمل على تهيئة المناج الملائم للإستثمار ولقد توسعت بشكل كبير في نشاطها لتشمل جميع المجالات والقطاعات إقتصادية هذا ما جعلها تمتلك رؤوس أموال كبيرة وتقنيات متطورة جعلت منها شركات ضخمة منتشرة في جميع أنحاء العالم قصد تحقيق الربح أكبر.

لقد أضحت العولمة الإقتصادية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، في كثير من الأبعاد والإتجاهات المميزة لعالم اليوم بما يترتب عليها من تبعيات هامة على كل مستويات، فشهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة فتطورت التجارة الدولية وزاد الاستثمار الأجنبي، وأصبح الإقتصاد العالمي عبارة عن قرية صغيرة متنافسة الإطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وأصبح هناك سوق واحد، وأصبح الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية والشركات المتعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية العملاقة وكل يحاول إقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق، وبناءا على ذلك فإن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ساهمت وبشكل كبير في إنتشرت العولمة الإقتصادية على كافة المستويات والمجالات وفي دراستنا سوف نركز على العولمة إقتصادية التي تبقى منبع لكل أنواع العولمة ومن ناحية أخرى سوف ندرس مدى تأثير إقتصاد الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية، كما أن العولمة الإقتصادية أعطت أهمية كبيرة لشركات المتعددة الجنسيات بحيث تعتبر من أهم ركائزها.

ولقد كان لشركات المتعددة الجنسيات أثر معتبر على الدول العربية وذلك بفتح الإستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن هته الأخيرة كان النشاط في مختلف القطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع المحروقات، لأن الدول العربية تتميز بثروة النفطية كما أن الشركات تعتمد بشكل كبير على الإستثمار لأنه المعبر الاساسي إلى الدول المراد الإستثمار بها، أن تطور ظاهرة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول العربية من أجل الإستثمار فيها يؤدي إلى ترك مخلفات تؤثر على إقتصاديات البلدان العربية منها مشاكل إقتصادية وإجتماعية وهذا ماسوف نوضحة في دراستنا.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية البحث في التسائل التالي:

ماهو واقع الشركات المتعددة الجنسيات على إقتصاديات الدول العربية وما مدى تأثير العولمة الإقتصادية في ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال طرح التساؤل الرئيسي يمكن لنا أن نطرح التساؤلات الفرعية فيمايلي:

1. ماذا نقصد بالشركات متعددة الجنسيات وما هي دوافعها ؟
2. فيما تتمثل مميزات الشركات المتعددة الجنسيات، وكيف تأثير على الدول النامية ؟
3. ماذا نقصد بالعولمة الاقتصادية ؟وما هي سبل مواجهتها؟
4. ما هو واقع إقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الإقتصادية؟
5. ماهو حجم الإستثمارات الأجنبية في البلدان العربية؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه الأسئلة الفرضيات التالية والمتمثلة في ذلك :

1. تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المعبر الأساسي عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
2. يعود وجود ظاهرة العولمة الإقتصادية إلى تزايد وتنامي الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تجسدها الشركات المتعددة الجنسيات والتي أضحت المظهر الأساسي لها بالإعتماد على دعم المؤسسات المالية ومنظمة التجارة العالمية التي تعمل على تهيئة مناج إستثمار مناسب؛
3. يؤدي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان العربية إلى توفير مناصب شغل جديدة في المناطق التى تنشأ فيها الإستثمارات.

❖ **مبررات إختيار الموضوع:**

من الأسباب التي دفعتني لإختيار الموضوع والتي تمثلت فيما يلي:

1. معرفة أهم الآثار التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات البلدان العربية؛
2. معرفة طرق مواجهة العولمة الاقتصادية وخاصة تجنب سلبياتها؛
3. الإهتمام المتزايد للخبراء والإقتصادين وحكومات مختلفة في العالم وخاصة الدول العربية في ظل التحولات الراهنة؛

4. كثرة الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات وما تخلفه من أثار على إقتصاديات البلدان العربية.

❖ **أهداف الدراسة :**

1. تعميق مكاسب العلمية من خلال التعرف على الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية وكل جوانبها الأخرى؛
2. محاولة التعريف بالشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية؛
3. إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط بين الشركات المتعددة الجنسيات وإقتصاديات البلدان العربية؛
4. على الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة الإقتصادية بإعتبارها الركيزة الأساسية لها،كذلك معرفة إلى أي مدى قد تساهم العولمة الإقتصادية في السيطرة على إقتصاد الدول العربية؛
5. إبراز الأثار التي تخلفها الشركات المتعددة الجنسيات على البلدان العربية.

❖ **أهمية الدراسة:**

1. تكمن أهمية الدراسة في كون أن العولمة الإقتصادية بإعتبارها ظاهرة تشكل عملية تشجيع لإستثمار ومظهر من مظاهر الإنفتاح الإقتصادي؛
2. إن الأهمية التي يكتسبها موضوع البحث من خلال الإهتمام المتزايد من قبل الإقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها معظم الدول العالم؛
3. تكمن أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي شهدتها البلدان العربية من تحولات عميقة بسب دخول الشركات المتعددة الجنسيات.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال،جامعة خميس مليانة 2014، حيث تدور إشكالية البحث على مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات؟ وإلى أي مدى يمكن أن تأثرعلى سيادة الدول؟ ومن أهم نتائج الدراسة إن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت القوة المحركة لنظام الإقتصادي العالمي، وتتدخل في توجيه سيادة الدول وإضعاف القرار الذي يصب في مصالحها بغض النظر على مصالح الدول المضيفة.
2. طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة في الجزائر، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 ، حيث تدور الإشكالية حول أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الجزائر؟ ومن أهم النتائج في الدراسة، تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات بطرق

غير مباشرة على التشغيل في الجزائر عن طريق الأثار الأفقية الضيقةوالواسعة التي تمارسها على المؤسسات المنافسة والغير منافسة.

3. بوبكر عداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات، دراسة حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 ، وتمثل الإشكالية في ماهو دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجسيد منطقة الهيمنة على الإقتصاد العالمي بإعتبارها مظهرا من مظاهر العولمة الإقتصادية؟ ومن أهم نتائج الدراسة، تعتبر ظاهرة عولمة الإقتصاد الارضية الملائمة لشركات النتعددة الجنسيات من أجل بلوغ أهدافها، حيث أصبح الاقتصاد العالمي تحت راية هته الشركات.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس معظم الدول العربية وخاصة الدول التي تتميز بتوفرها على ثروة النفط، في حين إقتصر الأطار الزماني على الفترة الزمنية الممتدة من 2007 إلى غاية 2012 حتي نتمكن من معرفة الإحصائيات المتعلق بهته الدول العربية.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على مايلي:

1. إعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع المدروس؛
2. إعتمدنا على النهج التحليلي في الفصل الثالث من أجل توضيح الإحصائيات في جداول وأشكال بيانية.

❖ **صعوبات البحث:**

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتني عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

1. عدم توفر المعلومات والمراجع في مكتبة الجامعية وإن توفرت تكون قديمة غير جديدة وخاصة فترات الدراسة؛
2. تضارب ملحوض في الإحصائيات رغم أنها من مصادر رسمية؛
3. قلة الدراسات في هذا الموضوع.

❖ **محتوى البحث:**

حتى نتمكن من دراسة كل الجوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول بشكل التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات وقد تم تقسمه إلى ثلاث مباحث حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول الشركات متعددة الجنسيات، والمبحث الثاني درسنا نظريات وإستراتيجيات

الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكوينها، أما بالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى مدى تأثير شركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.

الفصل الثاني: وقد جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للعولمة الإقتصادية، وقسمناه إلى ثلاث مباحث وهي ، المبحث الأول تطرقنا إلى مدخل إلى العولمة الاقتصادية، أما المبحث الثاني حاولنا التعرف إلى أنواع العولمة الاقتصادية، أدواتها ومؤسساتها،أما بالنسبةإلى المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مظاهر العولمة الاقتصادية، نتائجها وآفاقها.

الفصل الثالث: تمثل العنوان في العولمة الإقتصادية وإقتصاديات البلدان العربية، فهو أيضا يحتوي على ثلاث مباحث وهي، في المطلب الأول قمنا بدراسة واقع إقتصاديات البلدان العربية، أما فيما يخص المبحث الثاني قمنا بدراسة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، والمبحث الثالث تطرقنا إلى مدى تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البلدان العربية.

الفصل الأول:

الشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشط الاقتصاد الدولي لما تتمتع بها من ضخامة، وإنتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وتعدد أنشطتها ومنتجاتها ولذي فهي تسعى إلى جلب عدد كبير من هذه الشركات إليها من أجل تحريك نشاطها والمساهمة في التنمية الاقتصادية بها فالشركات المتعددة الجنسيات تسعى دائما إلى تحقيق الأرباح والإستمرارية والنمو حيث أنها تكون على الأغلب في شكل إستثمارات أجنبية ولقد إزداد الإهتمام في المدة الأخيرة بالشركات المتعددة الجنسيات لمالها من تأثيرات على المستوى المحلي والعالمي، ومن هنا يمكنا أن نقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول الشركات المتعددة الجنسيات؛

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها؛

المبحث الثالث: مدى تأثير شركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية.

المبحث الأول: عموميات حول الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الإقتصادي الدولي وسنحاول في هذا المبحث التطرق إليها، من خلال تعريفها وأهم خصائصها، وعوامل إنتشارها ودوافعها، وسوف نتطرق إلى أنماطها.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الميزات التي سوف نتطرق إليها في التعارف، في خصائصها، فهي من أكبر الشركات توسعا وحجما في العالم ولها العديد من القدرات التي تخولها إلي السيطرة وإنتشار وفرض نفسها أمام دول العالم .

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

- عرفها دافيد أدلمان: "هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها "[1].
- يعرف ريمون فرنون : " الشركة المتعددة الجنسيات بأنها منظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار ، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر "[2].
- عرفها ميلتون فريدمان " الشركة التي تقوم بشكل أو بأخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة ، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية علي المدى الطويل في إطار الدولي "[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بان الشركات المتعددة الجنسيات : "هي الشركات التي لديها فروع في العديد من الدول ومن ثم تحصل علي جنسية الدولة التي تقيم فيها وهي شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولها طابع إحتكاري واستغلالي في سيطرة علي سلع وخدمة في السوق "[4].

---

[1] موسي سعيد مطري، وأخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان ،2008، ص 179.

[*] دافيد ادلمان أمريكي الأصل، متخصص في الاقتصاد السياسي، ولد في 24 ماي 1964، عين سفير الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010، وهو يمارس أعمال تجارية يقوم بتصدير السلع في أسيا.

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق علي الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات - في ضوءمعايير الدولية**، دار البادية، الطبعة الاولي، 2009، ص 135.

[*] ريمون فرنون، أمريكي الأصل، تخصص اقتصاد، ولد في 1913 وتوفي في 26 أوت 1999، كرس حياته لدراسة دورة حياة المنتوج.

[3] عبد السلام ابو قحف، **إقتصاديات الاعمال**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 244.

[*] ميلتون فريدمان، امريكي الاصل، متخصص في الاقتصاد، ولدفي31جويلية 1912 وتوفي 16 نوفمبر2006، متحصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1962.

[4] اعتصام الشكرجي، **الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة: دراسة قانونية اقتصادية وسياسية مقارنة**، رسالة ماجستار في القانون الدولي، الاكادمية العربية المفتوحة ،جامعة الدنمارك، 2008 ، ص 14.

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

أولا: الضخامة وتعدد الأنشطة

1- الضخامة:

أول خاصية تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات وهي ضخامة حجم ولا يقاس حجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي تمويل المتاح لشركة وليس لرقم العمالة أيضا، ان اهم مقياس يتبع هو رقم المبيعات (رقم الأعمال) ويعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات إجمالية وكذلك يستخدم مقياس قيمة السوقية للشركة كلها [1].

2- تعدد الأنشطة وتنوعها:

لا تقتصر شركات متعددة جنسيات على إنتاج سلعة رئيسية معينة تصطحب أحيانا منتجات ثانوية وعلى العكس تتعدد منتجاتها و ذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام شركة بها، والدافع حقيقي لهذا تنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني بإحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاطها لا يمكن أن تربح في أنشطة أخرى [2].

يفسر هذا التنويع حقيقة الشركات المتعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها إلى حدود الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها بإهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التحويل والتصريف إن الشركات المتعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات التجميع[3].

ثانيا : الإتساع الجغرافي والإعتماد على المدخرات عالمية

1- الإتساع الجغرافي:

وتنشط شركات متعددة جنسيات في عدد من الأقطار و يمكن أن نأخذ من تقرير الاستثمار العالم شركة ABB التي تكونت 1987 واندماج شركة سويدية كبيرة ASEA و أخرى سويسرية broan vovery والتي استثمرت فور تكوينها 3.2 مليار وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث وآخرون في بلدان شرقي أوروبا [4].

---

1 علاء الدين ناطوريه، **العولمة و آثارها على دول العالم الثالث**، دار زهرة ، عمان – الأردن، 2001، ص 53.

2 محمود جاسم الصميدعي، ردينه عثمان يوسف، **العولمة الاقتصادية** ،دار المناهج ، عمان – الاردن، الطبعة الاولي ، 2007، ص 53.

3 عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 163.

*ABB هي عبارة عن اندماج شركتين ASEAو broan vovery عام 1988، مقرها الرئيسي زيورخ سويسرا، متخصصة في صناعة المعدات والاجهزة الكهربائية، وتقدر عائداتها 39،337 مليار دولار عام 2014.

4 طابوش مولود، **اثرالشركات المتعددة الجنسيات علي التشغيل في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 25.

2- الإعتماد على المدخرات العالمية:

تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية والأسواق الناهضة والقيام بإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة [1].

ثالثا: تعبئة الكفاءات وتركيز على الإدارة العليا(الوحدة):

1- تعبئة الكفاءات:

لا تتقيد الشركات متعددة الجنسيات بتفصيل مواطئ دولة معينة عند إختيار العاملين حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وبذلك تعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية.

على سبيل المثال ينتمي أعضاء مجلس الإدارة ABB* الثمانية إلى خمس جنسيات مع توفر كفاءة الأداء، بالمعنى أخر إن الذي يضم النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات، والنمط السائد حاليا هو الإستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى لشركة الأم بعد إختيار سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية[3].

2- تركيز إدارة العليا(الوحدة):

يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة الإدارة هذه الشركات و تحقيق ما ترغبه و التعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات و الأرباح ومعدل الفائدة على رأس مال، تعد الميزة الأساسية لشركات متعددة الجنسيات فهناك وحدة الإستراتيجية ووحدة الموارد المشتركة، تعد عنصرا أساسيا في فكرة المشروع المتعددة الجنسيات، وبإشارة إلى العديد من الدول الوطنية ويتعايش مركز الشركة الأم المسيطر علي إصدار كل القرارات مع الدولة التي تنتمي إليها.

إن الاستراتيجة المشتركة تفترض وجود شركة موجهة تقوم بتحديد الأهداف وتسهر علي انجازها ويقيم النتائج، وهذه الشركة تمارس نوعا من السيطرة علي الوحدات المختلفة من السيطرة علي الوحدات المختلفة من أجل تحقيق خطتها الشاملة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سابق ذكره، ص 163.

2 محمد محيي مسعد، **ظاهرة العولمة بين الأوهام و الحقائق**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 61.

3 أحمد عبد العزيز، واخرون، **شركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية**، مجلةالادارة و الاقتصاد، العدد: 85، 2010، ص 124.

رابعا: التفوق والتطور التكنولوجي وإقامة التحالفات إستراتيجية

1- التفوق و التطور التكنولوجي لشركات متعددة الجنسيات:

تعد شركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تصنيف الفجوة التكنولوجية بين الدول متقدمة والنامية.

لاشك أن إمتلاك هذا التقدم التكنولوجي علي كافة المنافسين ما هو إلا وسيلة لفرض سيطرتها عليهم حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقيات الخاصة بمنح وإستخدام البراءات والتي غالبا ماتتضمن ضغوطا إقتصادية وتجارية على المؤسسات والشركات الوطنية بما يعيق حرية التصرف وإستخدام وتطوير التكنولوجيا المستورة [1].

2- إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات متعددة الجنسيات:

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية وإستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا تكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية [2].

إن تحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير.

المطلب الثاني : عوامل إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها

من الملاحظ إن العوامل التي تفسر لنا ظاهرة توسع الشركات وهو البحث الدائم عن مصادر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة التي تتميز بدرجة ضعيفة من الحماية الإجتماعية، وذلك ماتوفره معظم الدول النامية، وهذا مايفسر توجه دول المركز عبر هته الشركات إلى التركيز في العمليات الإستثمارية التوسعية معتمدة علي قدرتها المالية والتكنولوجية الهائلة [3].

[1] محمد محي مسعد، مرجع سابق ذكره، ص 78.

2 عمر صقر، **العولمة و قضايا معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص29.

[3] علاء الدين ناطورية، مرجع سابق ذكره، ص67.

الفرع الأول: عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات

يتركز التفسير الإقتصادي لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات علي مجموعة من العوامل التي سوف نتطرق إليها كمايلي :

1- تحرير السياسات العامة :

إن المؤسسات المالية الدولية ساهمت وبشكل كبير في تهيئة الأرضية لشركات المتعددة الجنسيات من أجل القيام بتدويلها ، حيث نجد إنها تركز من خلال شروط منحها المساعدات المالية للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وعجز المالي علي ضرورة الإنفتاح علي التجارة الدولية وتبني سياسة التحرير بدلا من سياسة الإنغلاق، حيث تتضمن سياسة التحرير فتح الأسواق المالية والسماح بدخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة [1].

2- تزايد المنافسة :

إن تزايد المنافسة من العوامل البالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهها نحو تدويل نشاطها ، ذلك انه في ظل تزايد الصراع علي الأسواق المحلية تتجه الشركات بنظرها إلي الأسواق الدولية وخاصة في الدول النامية سعيا الاستفادة من الجوانب العديدة المرتبطة بإمكانيات تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة الحصص السوقية [2].

3- التكنولوجيا والتغيرات السريعة :

لقد شكلت التكنولوجيا بما تحمله من تسارع في تغيراتها عاملا هاما لتزايد نشاط الشركات وسرعة التدويل، فتطور طرق المواصلات والاتصال ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف النقل، سواءا تعلق الأمر بنقل المواد الأولية والمنتجات الوسطية أو بنقل المنتجات التامة الصنع، لقد ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تطوير طرق الإنتاج وساعدت الشركات في التقليص من المخاطر وتقاسم التكاليف مع الشركات المحلية لدول المستضيفة في إطار عقود الشراكة[3].

[1] سيد طه البدوي، **دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 54 .

[2] اعتصام الشكرجي ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات** ، حالة قطاع البترول ،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر ،2008،2009، ص:73.

الفرع الثاني: أهداف الشركة المتعددة الجنسيات

إن شركات المتعددة الجنسيات سوف تستمر في مختلف أقطار عالم وخاصة دول العربية ومن أهم الأهداف التي سوف أذكرها تكون وخيمة على إقتصاديات الدول المختلفة وأهم هاته الأهداف:

1. العمل علي تحويل الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة في مختلف دول العالم وهنا يكون الطلب أقل من قوة العرض؛
2. من المتوقع أن العولمة تهدف إلى تعميق التخلف في البلدان النامية وفقدان الترابط بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني [1]؛
3. إن تعاظم الصناعات المقامة بالشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لا توفر إمكانيات التصنيع الحقيقي حيث نجد فيها مجموعات متباينة من الوحدات إنتاجية لا تتكامل أو تندمج مع قطاعات الانتقاء القومي في البلدان النامية؛
4. تستهدف الشركات من عملية إقامة بعض الصناعات ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية خاصة العربية منها وتشجيع التطور الاقتصادي عبر طريق التطور الرأسمالي[2]؛
5. إن ظاهرة المشاريع مع الشركات المتعددة الجنسيات هي إحدى وسائل الامبريالية للتكيف وضمان مصالحها وتحقيق أقصى الأرباح وهي وسيلة لتكريس التجربة والاستغلال وإبعاد هذه الدول عن الاتجاهات الاشتراكية؛
6. تعمل على التنسيق بين دول النامية و خاصة الدول العربية غير نفطية من إستثمار العوائد في داخل المنطقة، سيعمق من التفاوت القائم بين الدول المختلفة والنفطية خاصة؛
7. تحاول شركات متعددة الجنسيات من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالي جذب الأموال لهذه الدول المستضعفة مباشرة بحيث يتم تدوير الجزء الأكبر من عوائد اقتصادهم إلى الصناعة الرأسمالية عن طريق استثمار المباشر والغير مباشر؛
8. إستنزاف الموارد والثروات الطبيعية المتوفر لدى الدول النامية[3].

[1] موسي سعيد مطر، واخرون، مرجع سابق ذكره، ص 198.

[2] عمر صقر، مرجع سابق ذكره، ص 202.

[3] سيد طه البدوي، مرجع سابق ذكره، ص 95.

يمكنا أن نلاحظ أنه هناك تناقض بين التوقعات والأهداف التي تعمل الشركات علي تحقيقها من خلال الشكل التالي سوف نوضح هذا التناقض:

الشكل رقم (01-01): التعارض بين توقعات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية

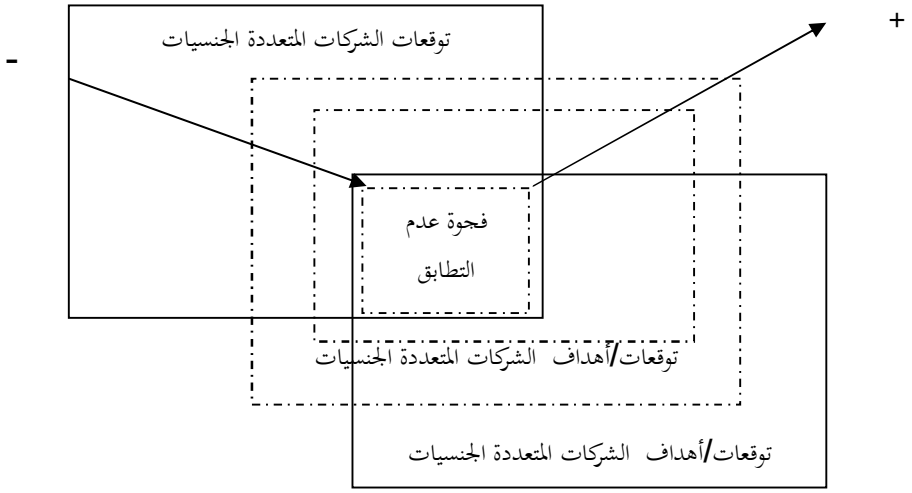

المصدر:د، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 18.

من خلال الشكل (01-01) يتضح لنا أن هناك اتساع في فجوة عدم التطابق وتوقعات الدول النامية والشركات متعددة الجنسيات يتوقف إلى حد كبير ليس فقط علي نوع وطبيعة أهداف كل طرف ولكن أيضا علي درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما فالشركات المتعددة الجنسات تعمل علي تحقيق أهدافها وتقوم بتجاهل مصالح الدول النامية وعدم الإهتمام بها فها تعمل فقط علي تحقيق مصالحها الخاصة وهذا ما أدى إلى ظهور هذه الفجوة.

إشارة (+): كلما زادت درجة التطابق في التوقعات والأهداف المصالح المشتركة كلما زاد احتمال سد الفجوة أو تخفيض درجة التعارض بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية.

إشارة (-) : كلما إنخفضت درجة التطابق في التوقعات والأهداف المصالح المشتركة كلما إنخفض سد الفجوة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية.

المطلب الثالث: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية إدارتها

تتصنف الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة تصنيفات التي سوف نتطرق إليها، وتتميز إدراتها عن الإدارات الأخرى وهذا ما سوف نوضحه كمايلي:

الفرع الأول: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

سوف نتطرق الي انماط الشركات المتعددة الجنسيات كمايلي :

أولا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب بيرلامتار

1. النمط المركزي وحيد الجنسية: في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا، ولكنها تمتلك فروع إنتاجية في بعضه الدول أو الأسواق الأجنبية ويتم إتخاذ القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي لدولة الأم[1].

2. النمط اللامركزي: بالمقارنة بالنمط الأول نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في إتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما أن هذا النمط تعدد فيه الجنسيات المالكة لشركة[2].

3. النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والإنتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية و البشرية والتقنية[3].

ثانيا :أنماط الشركات المتعددة الجنسيات دانينج

يرى دانينج أن هذا النوع من شركات يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

4. شركات الصناعية متعددة الجنسيات: وهي أكثر الأنواع أهمية حيث يحقق أو يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الرأسي والأمامي (نحو السوق أو المستهلك أو العملاء) و التكامل الخلفي نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق، أي أن هذا نوع يعتبر موجها بكل من السوق و التكلفة في وقت واحد[4].

كما أنها تحقق التكامل الأفقي، وفي هذا النوع من التكامل نجد أن الشركات تقوم بممارسة نشاط معين أو إنتاج سلعة معينة في مختلف دول العالم مثال ذلك قيام شركة جنرال موتور بعملية تجميع السيارات في أكثر من

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 270.

2 خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

3 عبد السلام أبو قحف، **سياسات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي،الطبعة الثانية، بيروت، 2003، ص 144.

4 طابوش مولود، مرجع سابق ذكره، ص 35.

دولة أجنبية وشركة كريزل (Chrysler) وأي بي أم (Ibm) فكل هذه شركات تقوم بأداء نفس العملية إنتاجية في أكثر من دولة أجنبية.

1. **الشركات التجارية متعددة الجنسيات:** هذا النوع من الشركات فيه أن الشركة المعنية لها مركز إنتاجي واحد حيث تعتمد عليه إعتمادا أو كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية، وفي هذا الخصوص يرى ليفنجستون أن هذا النوع من الشركات لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم إمتلاك شركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.

2. **الشركات متعددة المالكية:** ويظهر هذا النوع من شركات إذا تعدد جنسيات ملاكها على المستوى الدولي أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها مع بعض شركات في بعض الدول المضيفة [1].

رابعا : أنماط شركات المتعددة الجنسيات حسبة فرنون وليفنجستون

قدم فرنون وليفنجستون تصنيفا ثالث لشركات متعددة الجنسيات ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

1. **المجموعة الأولى:** وتحتوي على شكل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا، حيث يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع وينحصر النشاط في الصناعات الإستخراجية والصناعة.

2. **المجموعة الثانية:** وتشمل شركات المتعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا، ومنها يكون مستوى التكنولوجيا مرتفعة و لكنه أقل حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة بالصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، ومن أمثلة الصناعات ذات مستوى التكنولوجيا المرتفعة و أقل حساسية من قبل الدول المضيفة إنتاج مشروبات غازية و منظمات الصناعية و الأغذية، و مع ذلك فهناك بعض أنواع التكنولوجيا المطبقة في الدولة المتقدمة الدول الأم لشركات متعددة الجنسيات[2].

3. **المجموعة الثالثة:** وهي تنطوي أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الاستثمار المباشر أيضا، في هذه المجموعة تقوم شركات بإنشاء فروع لإنتاج أحد السلع التي تدهور الطلب عليها مثال ذلك قيام شركة فولكس واجن بإنتاج السيارات فولكس في البرازيل، كما أنه من الأسباب التي تجبر هذه الشركات إلى نقل نشاطها الإنتاجي إلى الدول النامية بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا ثم نقله و بالتالي فهي تستخدم الدول النامية، حيث الأسواق العالمية الأخرى بما فيها

[1] عبد السلام أبو قحف، **سياسات إدارة الأعمال الدولية** ، مرجع سابق ذكره، ص 134.

[2] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق ذكره، ص 173.

أحيانا الدولة الأم حيث يكون سعر منخفض نسبيا وبالتالي تستطيع الشركة غزو هذه الأسواق على أساس المنافسة السعرية[1].

الفرع الثاني: إدارة الشركات المتعددة الجنسيات

إن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات تنقسم غلى ثلاث إدارات والتي سوف نذكرها كما يلي:

1. الإدارة الوطنية:

إن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات من قبل الدولة المضيفة وذلك من أجل تعظيم منافع الاقتصادية والتقليل من فقدان السيطرة عليها وأهم أشكال التنظيم والرقابة الوطنية حيث قامت الدول المضيفة بتنفيذ الاستثمار في القطاعات الأساسية وتم تحديد الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات.

2. الإدارة الإقليمية :

إن المنتدى المهم للإدارة الجامعية لشركات الجنسيات الاقتصادية الأوروبية وتم إقتراح فريقين للسياسة الإقليمية

* تطوير القوانين المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات ؛
* التشجيع الوطني لشركات الأوربية التي توازي مستوى الشركات الأمريكية الجنسيات؛

إلا أن الإدارة الإقليمية تعرضت لعقبات كثيرة بسبب عدم إعطاءها الصلاحيات لتنظيم عملية التصنيع كما رفضت أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوربية الاقتراح الفرنسي الخاصة بالسيطرة على الوطنية على الاستثمارات الأجنبية [2].

3. الإدارة الدولية :

هدفت القوانين الدولية والإتفاقيات إلى تشجيع إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وليس إلى مراقبة عمل هذه الشركات وقد زود القانون الدولي الفرنسي الحماية، للإستثمارات الأجنبية والتعويضات الفعالة للتأمينات ومعاهدات، وحقوق الإختراع وحقوق الطبع، وسمحت قوانين صندوق النقد الدولي بإعادة رأس المال المستثمر مع الأرباح مما سهل عمليات تدفق رأس المال الدولية كما أن تخفيض التعريفة الجمركية بالإضافة إلى سياسات عدم التميز المستثمرين المحلين والأجانب داخل الدولة الواحدة وحرية تأسيس الشركات وتحويل الاموال لشركة الام [3] ,

1 محمد محي مسعد، مرجع سابق ذكره، ص 347.

2 موسى سعيد مطر،واخرون، مرجع سابق ذكره، ص 182.

3 عبد السلام ابو قحف، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها ، تدعيتها)**، مرجع سابق ذكره، ص 182.

المبحث الثاني: نظريات وإستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها

هناك العديد من النظريات والاستراتيجيات لشركات المتعددة الجنسيات وكل منها يعمل علي الوصول إلى الأهداف وتخطي العوائق، وتختلف أساليب تكوينها عن الشركات الاخري وهذا ما سوف ندرسه:

المطلب الأول: النظريات المفسرة للجنسيات المتعددة الجنسيات

يمكننا التطرق إلي نظريات الشركات المتعددة الجنسيات كما يلي :

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها،كما إن الشركات الوطنية في الدول النامية لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية والإنتاجية المختلفة أو حتى في ما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي أخر لمنظمات الأعمال، أي توافر بعض قدرات أو الجوانب لدى الشركة المتعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية والتكنولوجية، المهارات الإدارية .....الخ) وبالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول النامية، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحوى الإستثمارات الأجنبية إن العالم يعاني من ظروف السوق الغير كامل حيث تعتبر عوامل الإنتاج الثابتة والغير القابلة للنقل نوعا ما،كما إن هناك تكاليف وغالبا ما تكون القيود مرتبطة بنقل العمالة و الموارد الأخرى المستخدمة للإنتاج أيضا قد تكون هناك على الأموال والموارد الأخرى المحولة بين البلاد[1].

كما يفترض من هذا النموذج النظرة الشمولية لمجال الإستثمار هي الشكل المفضل لإستقلال جوانب القوة لدى شركات المتعددة الجنسيات وفي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعفي إنخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق وكما إن السلع والخدمات المقدمة ومداخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد تتوجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق [2].

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص 393.

[2] مغيلي مليكة، **الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها علي سيادة الدول**، مذكرة ماستر في الحقوق ،كلية الحقوق،جامعة خميس مليانة، 2006، ص ص 29،30 .

الفرع الثاني: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الإفتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فإن ضمان الإستقلال الأمثل يفرض التجارة والاستثمار الدولي أهداف الشركات المتعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية أو المضيفة .[1]

ومن ناحية أخرى فإن نتاج الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على ما مدى تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والإستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها بصفة عامة.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات كما إن عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما على أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة هذه الرقابة والإجراءات الحكومات لدول النامية وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر لشركات متعددة الجنسيات كضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود الترخيص أو الإنتاج أي شكل أخر وذلك أخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة على فتح هذه الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس إن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية كثير من أنشطتها الخاصة مثل البحوث والتطور والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي تتحقق هذه الشركة هذا الهدف، فان هذا يستلزم قيامها بممارسة وتنفيذ الأنشطة المشار عليها داخل أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيقة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة [2].

يلاحظ أن ممارسة الحماية يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن ضوابط لحماية براءات الإختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية تابع هيئة الأمم المتحدة، أما البعض الآخر فيمثل منظمات دولية مستقلة.

[1] عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الاعمال** ، مرجع سابق ذكره، ص 398.

[2] سيد طه البدوي، مرجع سابق ذكره، ص :434.

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتوج

طبقا لهذه النظرية تبدأ المنشاة في البيع أولا في السوق المحلي بسبب إن لها ميزة هامة، حيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها وبيئة المنافسة، وبعد ذلك فان طلب على منتج الشركة في الأسواق الأجنبية يتم إشباعه أولا عن طريق التصدير لذلك فان أي نشاط التصدير يعتبر نقطة الدخول النمطية في التجارة الدولية لكافة المنشات،وبعد ذلك قد تقرر الشركة تحديد موقع أجزاء أعمالها بالخارج واجهت هذه النظرية عدة انتقادات نذكر منها؛

إن النظرية تهتم سوى بالاستمارة الخاصة بالمنتجات (جديدة) وبالتالي لا يمكنها إن تشير إلى تلك الاستثمارات الخاصة المتواجدة في السوق ولفترة طويلة، بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا إن هناك أنواع أخرى من السلع والخدمات قد يصعب تطبيق هذه النظرية بفروضها السابقة كسلع التفاخر.

كما إن هته النظرية تقدم تفسيرا واضحا لسلوك الاحتكاري لشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات من قبل الدول المضيفة [1].

الفرع الرابع: نظرية الموقع و الموقع المعدلة

1. نظرية الموقع:

بصفة عامة، ينطوي قرار الإستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديدة من العوامل،بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي على مستوى الدولة الأم، و في هذا الشأن نجد أن محور الاهتمام بنظرية الموقع يرتبط بقصية إختيار الدول النامية التي ستكون مقرا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات و العوامل الموقعية والبيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية[2].

هذه النظرية تهتم بتغيرات البيئية في الدول النامية التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل المرتبطة بالسوق تكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة.

عندما تصل الشركة إلى حدود النمو المستهدف فمن الضروري لها أن تصبح أكثر كفاحا نحو الاحتفاظ بالموقع الاستراتيجي.

[1] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، ص 213.

[2] مغلي مليكة ، ، مرجع سابق ذكره، ص 30.

2. نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه النظرية الموقع السالف في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية؛

وإذا نظرنا إلى جوهر النظرية السابقة نستخلص الآتي :

1. إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات سابق عرضها؛
2. قدمت النظرية العديد من العوامل التي تعوق أو تدفع شركات المتعددة الجنسيات إلى قيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية لدول النامية؛
3. تتميز هذه النظرية من غيرها من النظريات إلى عوامل دافعة بمستثمرات الأجنبي التي ترجع إلى الدول الأم مثل الضمانات والحوافز [1].

المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات

لشركات المتعددة الجنسيات العديد من الاستراتجيات نذكر من أهماها :

الفرع الأول: استراتيجيات التوسع الخارجي:

وهي تقتضي التخطيط طويل المدى الذي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخرات وأفضل مخرجات، مما يساعدها على التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية، وهي بدورها تتفرع إلى :

1. إستراتيجية التموين والتكامل العمودي:

وهي أن تقوم الشركات بإنشاء فروع في الدول النامية التي تكون مصدر دائم للمواد الأولية، أو حتى للمنتجات المصنعة بأقل التكاليف و يتعلق الأمر هنا بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية، إلا أن هاته الأخيرة أخذت في التراجع بعد عملية التأمين التي قامت بها الكثير من الدول النامية [2].

2. إستراتيجية السوق والتكامل العمودي (البعدي):

وهو بان تقوم الشركات بتهيئة منافذ لتسويق منتجاتها إلى الدول الأم و ذلك عن طريق فروعها، ففي المراحل الأولى تقوم بإنشاء فروع وسيطة على شكل نقاط بيع، و ترتبط بشكل واسع بعمليات تصدير المنتجات وفي ذلك عراقيل عديدة تتسبب بزيادة تكلفة المنتوجات وفقدانها الميزة التنافسية في أسواق الدول المستهدفة

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص 303،304 .

[2] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق ذكره،ص 215.

خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، إلا أنه في المراحل التالية تقوم بإنشاء فروع على شكل ورش لتركيب المنتجات حيث تكون تكلفة نقلها أقل[1].

3. إستراتيجية ترشيد الإنتاج والتكامل الأفقي :

ويتم الإعتماد على هذا النوع من الإستراتيجيات بدلا من السابقة عندما تصل هذه الفروع الإنتاجية التي يتم توزيعها في جميع مناطق العمل إلى درجة عالية من التخصص مستفيدة من ميزة التفوق التي إتخذتها من سنوات الممارسة، عندئذ تقوم الشركة الأم بوضع إستراتيجية تنظيم إنتاج سلع معينة بالاعتماد على كل الأجزاء المكونة لها في دول عديدة، ويتم تجميعها وتركيبها في ورشات التركيب موزعة في أنحاء العالم حسب المناخ الإستثماري الذي يتماشي مع طبيعة النشاط .

4. إستراتيجية التقنية والمالية:

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير الدعم المالي والتقني لكل فروعها عن طريق المساهمة في تكوين التجمعات المالية والتقنية الدولية والمتمثلة في البنوك، خدمات النقل، خدمات التأمين، ذلك أن إختلاف النشاط وتنوعه في البلدان المضيفة يتطلب من هذه الشركات أن تكون حاضرة ماليا وتقنيا لمجابهة أي طارئ قد يعرقل الإستراتيجية الإنتاجية.

في ظل هاته الإستراتيجيات تنشأ شبكة من الشركات التي تربطها علاقات معقدة أحيانا، إلا إن كفاءة التسيير العالية لهذه الشركات بإمكانها التحكم في هذه التعقيدات، بل يرى أنه في زيادة توسع الشبكة وتعقدها دليلا على قوة وضخامة هذه الشركات ذلك أن ضمان نجاح بعض الأنشطة الإنتاجية والتسويقية لبعض الشركات يتطلب منها مجموعة من الأنمطة المتكاملة على شكل شبكة موزعة على نقاط العالم.

الفرع الثاني: استراتيجيات كشط السوق

حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من الاستراتيجيات هما :

1. استراتيجيات التركيز :

وهي إستراتيجية مرتبطة بنشاط واحد حيث تقوم شركات من خلالها بتركيز كل مواردها المالية، البشرية، المادية و التكنولوجية على نشاط واحد، والسبب في ذلك هو عدم توافر الشركة على كل هذه الموارد بالشكل الذي يجعلها قادرة على تنويع الإستثمارات[2].

[1] عبد السلام أبو قحف، **سياسات إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سابق، ص :401.

2 أحمد عبد العزيز، واخرون، نفس المرجع، ص:125.

ومن الملاحظ إن هذه الإستراتيجية تعتمد عليها الشركات المتعددة عندما لا ترغب في تنويع القدرات و الإمكانيات المتاحة على مجموعة من الأنشطة .

إن التركيز لا يعني الاستثمار في منتوج واحد فحسب، بل في العديد من المنتجات ولكن بالتركيز على نشاط واحد، الذي تنتمي إليه هذه المنتجات.

والهدف من هذه الإستراتيجية في تأكيد مكانة الشركات في الأسواق العالمية من خلال تحكمها في آليات الإنتاج وذلك عن طريق التحكم في جوانبه التقنية والمالية وخاصة ما يتعلق بالتكاليف

2. إستراتيجية التنويع :

وهي من الاستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة، حيث لا تكتفي هذه الشركات بالتخصص في الإنتاج على فرد واحد، بل تقوم بالتنويع، سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج الأصلي أو منتجات أخرى ويعتمد في ذلك على استراتيجيات التكامل العمودي والتكامل الخلفي بالاعتماد على الموارد المالية الضخمة، ومختلف الإمكانيات، فهذه الشركات يمكنها تبني مجموعة من الاستثمارات الموزعة على مجموعة من الأنشطة هذه إستراتيجية تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من أن تستثمر في مجموعة من المنتجات، سواء كانت مرتبطة بالمنتج الأصلي أو غير ذلك [1].

المطلب الثالث : أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات

توجد العديد من الأساليب القانونية لشركات المتعددة الجنسيات والتي لها دور أساسي فيها تتمثل في مكايلي:

1. الاندماج الدولي لشركات:

الإندماج الدولي بالمعنى القانوني هو فناء شركة أو أكثر في شركة أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم شركات التي فنيت.

الاندماج هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظر لإرتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريقة المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم الضريبية كالضرائب على الدخل [2].

[1] بوبكر بعداش، مرجع سابق ذكره ، ص 109.

[2] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سابق ذكره، ص 285.

إن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات و التي تعمل في بلد ما و تتمتع بجنسية، و بين إحدى الشركات الوطنية في نفس البلد هذا الاندماج يعتبر داخلي لأنه يتم بين شركتين من نفس الجنسية الواحدة و الواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول النامية لإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول.

إن عملية الإندماج نادرة على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعوق إتمامها وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الإندماج الدولي[1].

2. تكوين وليدة على المستوى الدولي:

لا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة في تكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين هما:

* أن يكون لشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني الحق في أن تملك أسهم شركة أخرى؛

* أن يكون من الممكن وفقا لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تمتلك شركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها؛

و يمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشرطة وطنية أخرى.

3. السيطرة على شركات القائمة:

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات لسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعلها الأسلوب قد يصبح ضروريا في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المواد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه شركة حيويا ولازما لتحقيق أهدافها وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

* الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة؛

* الاتفاق مع مجموعة المساهمين على نقل السيطرة لهم.[2]

1 أحمد عبد العزيز، واخرون، مرجع سابق ذكره، ص 127.

2 مرينز فاطمة، ماينو جيلاني، **مداخلة: دور شركات متعددة جنسيات و تأثيرها على الدول النامية**، جامعة باتنة، 2006 ، ص:8.

المبحث الثالث: مدى تأثير الشركات على اقتصاديات البلدان النامية

هناك العديد من تأثيرات التي تخلفها الشركات المتعددة الجنسيات على البلدان النامية ونجد أن آثار سلبية أكثر من إيجابية وهذا ما سوف نتصرف إليه كما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الآثار الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها كالتالي:

الفرع الأول: الآثارالإقتصادية

1. إن الشركات المتعددة الجنسيات لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية وذلك بخلق فرص العمل وتحسين الدخول وإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة في حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواءا في داخل البلد أو خارجه؛
2. نلاحظ أن مساهمة في عملية التنمية لا يرتبط بتنمية الفعلية في الاقتصاد حيث أن شركات المتعددة الجنسيات لا تطور النشاط الصناعي لدول النامية وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة فيها للخطر[1]؛
3. الدول النامية تتسابق لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحا لبلد الأم والسماح لها باستيراد ما يلزمها من السلع دون ضرائب ورسوم؛
4. نلاحظ أن الدول النامية تستهدف من أجل ما تمتلكه من ثروات وموارد طبيعية وبشرية[2].

الفرع الثاني: تدفقات رؤوس الأموال

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات رؤوس أموال ضخمة حيث تستطيع بمواردها المالية الضخمة سد الفجوة بين إحتياجات الدول النامية ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات[3]؛

إن ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من أصول وأموال ضخمة قادرة على تعبئة أكثر من 250 مليون مليار دولار وأن تنقل من بلد لآخر ما بين 30 و 50 مليار دولار بهدف مضاربة وهذا طبعا يؤدي إلى الكثير من الأزمات، وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية بي زيادة معدل التكوين الرأسمالي، الذي يساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد الفجوة بين الاحتياجات الدول اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وذلك بتوفيرها داخليا أو أسواق المال بأسلوب غير مباشرة بثلاثة طرق:

---

[1] هدسون جون، هرندرمارك، **العلاقات إقتصادية الدولية**، ترجمة طعمة و محمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية ،القاهرة ، الطبعة الاولي، 2009، ص:235.

[2] أحمد عبد العزيز،وأخرون، مرجع سابق، ص127.

[3] عادل أحمد حشيش، ص305.

1. تستطيع توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى لاشتراك معها في بعض المشروعات؛

2. توفير الشركات متعددة الجنسيات عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدولة الأم وبذلك فان ممارسة تلك شركات لنشاطاتها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عامل مشجعا لتدفقات الأجنبية؛

3.تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تعبئة المدخرات بتقديمها فرص لاستثمار الأجنبي، من خلال جدب المدخرات المحلية في الأنشطة المكملة ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الإستثمارات.

الفرع الثالث: التجارة و ميزان المدفوعات

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، ينعكس سلب على ميزان المدفوعات في الدول النامية بسبب التحولات الرأسمالية اللازمة للإستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحويل عائد الاستثمارات قائمة فضلا مما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والإستيراد.

إن إستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا و خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة.[1]

الفرع الرابع: التشغيل و الأجور و التأهيل المهني

1. إن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني أجور في الدول النامية وغالبا ما يتم إرتكاب ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق إنسان كالحرية، العدالة، المساواة؛

2. إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى إختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة تكنولوجيا المستخدمة [2]؛

3. تهرب العمالة والإطارات الإدارية والتقنية نتيجة إرتفاع الأجور؛

4. إن زيادة عون الدولة سوف يمكنها من التوسع إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص للعمالة؛

5. المساهمة في تامين فرص العمل لليد العاملة المحلية عن طريق إنشاء مصانع ومؤسسات، مما يخفف من ظاهرة البطالة[3].

---

[1] مدين علي، **العولمة الإقليمية و نظرية الأمن الاقتصادي**، مجلة دراسات إستراتيجية، دمشق، السنة الثالثة، عدد الثامن، سنة 2003، ص 177.

[2] أحمد عبد العزيز جاسم، وأخرون، مرجع سابق، ص:128.

[3] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**،مرجع سابق ذكره،ص 464.

المطلب الثاني: الآثار السياسية الاجتماعية و التقنية الشركات المتعددة الجنسيات

هناك العديد من الآثار السياسية والإجتماعية والتقنية الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية نذكر منها كل على إحدى :

الفرع الأول: آثار السياسة والقانونية لشركات متعددة الجنسيات

مهدة بالخطر نتيجة تأثيرات هاته الشركات والتي تحدث بسبب عدم إلتزام الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الغربية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار[1].

1. التدخل المباشر والغير مباشر في شؤون الداخلية لدول المستضيفة لها الضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لمصالحها الخاصة؛
2. رفضها قبول تطبيق قانون الداخلي والمتعلق بالتعويض في حالة التأميم؛
3. عرقلة جهود الدول النامية وإستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية [2]؛
4. مخالفة الشركات متعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل بها؛
5. مطالبة الحكومات باتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية لضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة؛؛
6. رفض القبول بتطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات

1. نشر القيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية والتشجيع على الفساد والميل إلى الاستهلاك بطرق غير مشروعة؛
2. تكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع؛
3. عدم إستقرار الإجتماعي والسياسي وخلق الخلافات والأزمات الدولية[3].

[1] مدين علي ،مرجع سابق ذكره ، ص 178.

[2] أحمد عبد العزيز جاسم، وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص 130.

[3] هدسون جون، هرندرمارك، مرجع سابق ذكره، ص 313.

الفرع الثالث: الآثار التقنية و العملية لشركات المتعددة الجنسيات

1. إن نشاط البحث و التطوير يتم في هذه الشركات و يتم في الدول الأم و ليس في الدول النامية التي تعمل بها فروعها؛

2. التكنولوجيا المحمولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية غير ملائمة مع الاعتبارات الاقتصادية وإجتماعية ؛

3. إن درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية تكنولوجية المحلية على ما تقدمه من تسهيلات شركات المتعددة الجنسيات ومدى تعاونها معها وأشكال الاستثمار المسموح بها [1]؛

4. تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على زرع أنماط التكنولوجيا خاصة في مجال إستغلال الموارد في الدول النامية دون أن تهتم للحاجات التي تتطلبها التقنيات الأخرى في إستغلال الدول النامية؛

5. إرساء قاعدة الصناعية من خلال التكنولوجيا الوسيطية بدلا من التكنولوجيا الرفيعة جدا، وإجراء التحويل التكنولوجي [2].

6. ويمكن أن نلخص الآثار السلبية لشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

7. ونلاحظ أن شركات متعددة الجنسيات تعمل على إعاقة التنمية في الدول النامية لأنه هاته الأخيرة تعمل في جو إحتكاري لا توافق على دخول شركة المحلية بمشاركتها كذلك التبعية الاقتصادية للخارج؛

8. رغبتها فقط في التوسع و التحكم و السيطرة على السوق التكنولوجي في العالم وبسط سيطرتها الاقتصادية من أجل زيادة نفوذها على العالم؛

9. إن شركات المتعددة الجنسيات تقوم بمنافسة الشركات المحلية وهذا يؤدي إلى سحب رؤوس الأموال والعملة الصعب من الدول النامية [3].

[1] فريد بيالة، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2006، ص 91.

[2] هشام فخار، **مداخلة: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على مبدأ سيادة الدائمة على الثروات**، الطبعة الثانية، جامعة المدية، ص 08.

[3] موسى مطر، وأحرون، مرجع سابق ذكره، ص 180.

خلاصة الفصل:

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحكم و سيطرة على الاقتصاد عالمي عن طريق التوغل في الدول والحصول على جنسيتها، حيث أن هاته الشركات تمتلك رؤوس أما ضخمة فهي تحاول نقل نشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها، كما تمتاز شركات متعددة الجنسيات بكبر حجمها و ضخامتها و توسع أنشطتها وتفوقها التكنولوجي، لشركات المتعددة الجنسيات هدف الأساسي هو السيطرة على اقتصاد الدول أي بتبعية الاقتصاد و كذلك إستنزاف الثروات الطبيعية و إستغلال الموارد المتاحة.

إن تدخل حكومات الشركات متعددة في إدارة هاته الشركات في الدول الأخرى توضع الرقابة على شركات متعددة الجنسيات من قبل الدول المضيفة، و تطوير القوانين، ومن أساليب شركات المتعددة الجنسيات الاندماج الدولي، تكوين على المستوى الدولي و كذلك السيطرة على شركات القائمة، :ما أن لشركاتمتعددة الجنسيات مجموعة من الأنماط والإستراتيجيات التى تساعدها في تحقيق الأهداف؛ إن لشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا عالية وقدرات ضخمة ووسائل متطورة لكنها تستهدف الدول النامية ومن أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

الفصل الثاني:

الاطار المفاهيمي للعولمة الاقتصادية

تمهيد:

لقد شهد العالم العديد من التغيرات السريعة والعميقة في توجهاتها المستقبلية في الإقتصاد العالمي وقد تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الإطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد نتج عن هذا المفهوم جديد مفهومي العولمة الإقتصادية وإنتشرت علي كافة المستويات وكذلك مظاهرها المختلفة، وبروز المنظمة العالمية لتجارة والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها ، وتعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية، الظاهرة المسيطرة على عقول المفكرين وإستقطاب الإهتمامات الحكومية والبحثية فأصبحت تغطي علي العديد من الإقتصاديات وعلى العديد من المجتمعات، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل حيث قسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية؛

المبحث الثاني: أنواع العولمة الإقتصادية، أدواتها ومؤسساتها؛

المبحث الثالث: مظاهر العولمة الإقتصادية، نتائجها وآفاقها.

المبحث الأول: مدخل إلي للعولمة الإقتصادية

في ظل التطورات المتسارع في تكنولوجيا جاءت العولمة الإقتصادية بهدف تطوير في جميع القطاعات الإقتصادية، وهنا سوف نتطرق هنا إلى تعريف العولمة الإقتصادية، وطريقة قياسها كما أنه سوف نتعرف على أهم خصائصها التي تتميز بها، وأيضا سوف نتطرق إلى الأهداف التي جاءت بها.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية وقياسه

للعولمة الإقتصادية العديد من التعاريف، إختلفت بإحتلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والإقتصادية وغيرها، وكل حسب مفهمه ومهما تعددت التعاريف فإن هناك مجموعة من التعريف الشائعة، كما أن العولمة الإقتصادية ظاهرة يمكن قياسها والتي تتضمن مايلي :

الفرع الأول: تعريف العولمة الإقتصادية :

- يعرفها حازم الببلاوي "هي التداخل الواضح لأمور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ، ويذكر الحدود السياسية لدولة ذات السيادة أو الإنتماء إلي وطن محدد أو لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية "[1].
- يرى الباحث جون قاري " أن العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي لتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والإتصالات من كل الأنواع عبر الحدود في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات " [2].
- عرفها جيمس ميرليس "علي أنها تحول العالم بفعل الثورة التكنولوجية وإنخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلي سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق العمل ورأس المال أيضا "[3].
- يعرفها صندوق النقد الدولي " علي أنها التزايد في الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: زيادة حجم التنويع في معملات السلع والخدمات عبر الحدود التدفقات الرأسمالية الدولية من خلال سرعة إنتشار التكنولوجيا " [4].

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 12.

*حازم الببلاوي، من أصل مصري، متحصل عاى جائزة الاقتصاد على المستوى العربي 1983.

[2] غربي محمد، **تحديات العولمة وأثارها علي العالم العربي** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد : السادس، جامعة الشلف، 2009، ص 22.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 23.

*جيمس ميرليس، من أصل اسكتلندي، ولد28جوان 1945وتوفي 5جويلية1936،تحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة2004.

[4] ماشي بن صاحب علي العمري، **دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور الإسلامية**، رسالة ماجستار، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، المملكة السعودية العربية، جامعة أم القرى،2013 ، ص 31.

- تعريف شامل للعولمة الاقتصادية : هي جعل العالم الإقتصادي مترابطا ومتماسك وذلك من خلال إندماج الأسواق العالمية في حقوق التجارة والإستثمارات وإنتقال رؤوس الأموال والقوي العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية وحرية الأسواق ، مما يؤدي إلي إختراق الحدود القومية والإتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة "[1]

الفرع الثاني: قياس العولمة إقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة مثل باقي الظواهر القابلة للقياس من خلال الإعتماد على مؤشرات العولمة ويتم إصدارها سنويا من طرف عدة جهات متخصصة نجد منها:

مؤشر العولمة الذي تصدره شركة A.T.Kerrney ومجلة السياسية السنوية حيث يقيس المؤشر مدى قدرة الدول على الإندماج والتكامل في الإقتصاد العالمي الذي يغطي أغلبية الدول الرأسمالية والدول المتحولة، ولقد أسفرت نتائج 2004 علي تصدر تونس قائمة الدول العربية [2].

يعقد المعهد السويسريKOF لأبحاث الاقتصادية الدورة الاقتصادية في الخصائص والبيانات، إن المؤشرات المتوفرة لمعظم دول العالم بما فيها الدول النامية دوري مؤشر كلي للعمولة، يتكون من مجموعة من الخصائص و بيانات، المؤشرات متوفرة لمعظم دول العالم بما فيها الدول الصغيرة والنامية، يعتمد مؤشر العولمة الإقتصادية على محورين هما:

1. التدفقات الفعلية :والتي يتم بها تقدير مستوى الحركات الحدودية للنشاط الاقتصادي سواءا تجارة أو استثمار في محافظ الأوراق المالية؛
2. الحواجز و التعريفات الجمروكية: هنا مؤشر العولمة الاقتصادية يعكس واقع المعاملات الدولية بصورة أكثر دقة خلافا لما يعكسه كل مؤشر لتجارة الدولية[3]؛

مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر: ويتخذ مؤشر العولمة الاقتصادية لدول العربية التي تتوفر علي بيانات سنوات مختارة من 1970-2009 حيث يلاحظ إرتفاع معدل قيمة هذا المؤشر بالنسبة لدول العربية من 45.28% عام 1970 إلى 49.22% عام 1990 و 54.60% عام 2000 و إلى 63.62% عام 2009 [4].

[1] محمد الاطرش ، **العرب والعولمة ماالعمل ؟**، مجلة المستقبل العربي ، العدد: 229، مارس 1988 ، ص:101.

[2] بوبكر بعداش ،مرجع سابق ذكره ، ص:13.

[3] أحمد إبراهيم ملاوي ، **التحولات الاقتصادية في عصر العولمة** ، المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ،كلية إدارة الأعمال ، جامعة الجنان طرابلس ، لبنان ، 15،17 ديسمبر 2012 ، ص : 7.

[4] احمد بعداش ، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات** ، مرجع سابق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف العولمة الإقتصادية

الفرع الأول: خصائص العولمة الإقتصادية

إن التأمل في العولمة اقتصادية وتعريفها يكشف عن عدد من الخصائص التي تتميز بها ولعل أهم هته الخصائص والتي سوف نتطرق إليها كمايلي:

1. تدفق التبادلات التجارية:

نلاحظ أن هناك تزايد سريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من الإنتاج و المداخيل وعلى الأرجح أن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو تشهد في هذا القرن تزايد ملحوضا في مجال التجارة العالمية[1].

2. إنفجار المبادلات المالية و الإستثمار في الخارج:

ساهمت العولمة اقتصادية في تسريع المبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج مما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية حيث عرضت كل نشاطات البورصة و البنوك الداخلية وحركات الرأسمالية تحررا مطلقا [2].

3. دور الشركات المتعددة الجنسيات:

وتمحور دور شركات متعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات وهي: البنوك، البترول، السيارات، التكنولوجيا العالمية، وتقدم هذه الشركات أداة تسير ومهارات جيدة في مجال التحكم التكنولوجي وإيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية، فهي تستنفذ من وفرة اليد العاملة الرخيصة في الأسواق لدى هته شركات وسائل ومهارات و قدراته ضخمة.

إن اندماج الشريكات في مجال معين أو قطاع بعينه أو حتى قطاع جغرافي محدد بل إن الأمر يشمل كل المجالات والقطاعات وكذا كل أنحاء الكرة الأرضية بصورة مذهلة وسريعة، فوضع هذه الشركات في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأسمال العالمي، وهناك مؤشرات لدلالة علي تعاظم دور الشركات ونذكر منها كمايلي :

1. إيزدياد ادراتها حيث وصلت إلي حوالي 44% من الناتج المحلي العالمي وإستحودت علي 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمارات الأجنبية؛
2. حجم المبيعات في العالم 80% من المبيعات؛
3. تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والإحتياطات النقدية حوالي ضعفي الإحتياطي الدولي؛

[1] محمد الجوهري، **العولمة والثقافة إسلامية**، دار الأمين، القاهرة مصر، ص 27.

[2] محمد الأطرش العرب، مرجع سابق ذكره، ص 102.

4. تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية ، فهي مسؤولة عن الاستكشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير RSD التي قامت بها هذه الشركات.

أما بالنسبة للأسواق التجارية والمالية فأصبحت خارجة عن التحكم دول العالم وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات تدمير عمليات الكبرى كإنتاج والاستهلاك [1].

3. ديناميكية مفهوم العولمة:

إن خاصية أساسية للعولمة وهي ديناميكية العولمة والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل إحتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية بل أن الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها تسعى بكل قوتها إلى إمتلاك القدرات التنافسية لتواجه الأطراف الأخرى وتتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي ونراها أيضا فيما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع و ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظ أعلى مكاسبهم وإتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتها للدفاع عن مصالحها[2].

4. وجود أنماط جديدة من تقييم العمل الدولي:

تتسم العولمة بوجود أنماط من تقييم العمل الدولي و قد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية و غير يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحث تقوم كل واحدة منها بالتخصيص في صنع أحد المكونات فقط تتمثل في تخصيص بعض الدول في المواد الأولية، وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية، والدول النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية في السلع، وقد أثبتت تجربة تقسيم العمل أم يعد يتفق مع الواقع[3] .

والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلي بعض الدول النامية بل يرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات[4].

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة اقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سابق ذكره ، ص27.

[3] حشماوي محمد ،**الاتجاهات الحديثة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ،أطروحة الدكتوراه ،العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص 81.

[4] محمد الجوهري، مرجع سابق ذكره ، ص 28.

5- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في 1995م وإنضمام معظم دول العالم إليها.

وبالتالي أصبحت هناك ثلاث منظمات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه مؤسسات هي:

1. صندوق النقد الدولي وهو مسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة؛
2. البنك الدولي وتوابعه، المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة؛
3. منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن أداة النظام التجاري للعولمة.

و لعل قيام العولمة على تلك المنظمات العالمية يعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله[1].

5. تقليص درجة سيادة الدولة القومية و إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية:

إتسمت العولمة بإنخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف البلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة، ولقد أصبح التحدي الحقيقي هو البحث في إيجاد ما يسمى بالقومية الاقتصادية في ظل العولمة.[2]

الفرع الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية

إن الأهداف المعلنة والتي تسير عليها العولمة اقتصادية كمايلي:

1. تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس مال؛
2. زيادة الاندماج وتهيئة فرص نمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي؛
3. زيادة رأس المال في العالم بإستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع.
4. حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل: انتشار أسلحة الدمار الشمال[3]؛

[1] أحمد مجدي حجازي، مرجع سابقذكره، ص: 232.

[2] عبد المطب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 34.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص19.

أما الأهداف الحقيقة يمكن أن نذكرها مايلي:

1. تحقيق مصالح أصحاب رؤوس الأموال وشركات الكبرى وخاصة الشركات متعددة الجنسيات على حساب مصالح المواطن العربي والدول النامية؛

2. تذويب الخصائص الوطنية ومنع الدول النامية من بناء وحدتها الوطنية لصالح الاقتصاد العالمي، وذوبان الإستقلالية الوطنية لصالح العولمة بمعني انه بروز نظام إنتاجي معلوم يحل محل نظام الإنتاجي المعولم يحل محل النظم الإنتاجية؛

3. تهديم الجنوب وتنمية المستقبلة وإستراتيجية الاعتماد على الذات وإبقاء التوسع الأمريكي للمركز توسعا أفقيا وتجاريا وجعل الإطراف رأسمالية تماما بسيادة الرأسمالية، والإنتاج في المراكز وإستمرار سيادة النظام العالمي لتبادل الغير متكافئ [1]؛

4. السيطرة على رأس المال العربي الذي تتفاقم ديونه مقدار 51 ألف دولار في الدقيقة الواحدة، هو نفسه الذي تبلغ حجم إستثمارته في أوربا وحدها 465 مليار دولار؛

5. الهيمنة الأمريكية على إقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي بحيث تصبح تحت رحمة صندوق النقد الدولي؛

6. وضع العراقيل وخلق الصعوبات والقيود المتحدة لعدم إكتساب التكنولوجيا الذاتية وإبعاده عن حركة التصنيع وإمتلاك القدرات كي لايكون العامل التكنولوجي أداة لتغير اقتصادياته لتعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة لإستمرار تحكم الدول الرأسمالية والشركات؛

7. تراجع سلطة الدول وإنحسار نفوذها من أبرز ملامح العولمة اقتصادية وإنحسار قوة الدولة خاصة في دول الجنوب تاركة مكانها أكثر فأكثر لسلطة منتجي السلع والخدمات على التأثير في مستوى وأنماط الإستهلاك بما في ذلك إستهلاك السلع والخدمات الضرورية إن التحول الذي أطرائته على سيادة الدولة من سياسة التوجه الداخلي إلى التوجه نحو العالم كان نتيجة تحول سياسي أو إيديولوجي داخلي[2]؛

إن تحرير الأسواق مطلق ليس من مصلحة الدول النامية لتفاوت أوضاعها وإختلافها عن أوضاع الدول المتقدمة لأنه يؤدي إلى عجز الخارجي.

[1] علاء الدين ناطرورية، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[2] ماشي بن صاحب بن علي العمري، **دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور الإسلامية**، مرجع سابق ذكره، ص 221 .

المبحث الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية، أدواتها ومؤسساتها

هناك العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج التي تحدث على نطاق الإنتاج بما في ذلك المؤشرات الدالة عليها وهناك العولمة المالية على النطاق المالي والتي يعمقها عمليات التحرير المالي الحادثة والتحركات رأسمال وتتضمن العولمة مجموعة من الأدوات المتنوعة التي تعمل علي تفعيل دورها والقدرة علي دخول في الأسواق، كما إن للعولمة الاقتصادية أربع مؤسسات، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات، وكل من هذه الأخيرة لها أهداف ومهام تعمل علي تحقيقها

المطلب الأول: أنواع العولمة الاقتصادية

ويمكن أن نتطرق إلى أنواع العولمة كالتالي:

الفرع الأول: العولمة إنتاجية

لقد لوحظ أن العولمة الإنتاجية تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية[1].

لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال لتسويق السلع تامة الصنع أو جزاء منها أو تصدير المعلومات والأفكار وعلى هذا الأساس أضحت ظاهرة الإنتاج عن بعد تنتشر في ظل العولمة التي قامت بها شركات أو ما يعرف بظاهرة عولمة الإنتاج[2].

ومن هنا يظهر التخصص و تقييم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل سلعة واحدة.

وأصبحت قرارات الإنتاج من قرارات الإستثمارات التي تتخذ منظور عالمي، ووفقا للإعتبارات الراشدة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وقد أتاح ذلك فرصا لدول النامية يمكنها إستغلالها وبالتالي إختراق السوق العالمي في كثير من المنتجات في ظل العولمة الإنتاجية[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، ، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)** ، مرجع سابق ذكره، ص42.

[2] محمود حيدر، **السيادة في تحويلات العولمة، الدولة المغلولة**، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاسترتيجية و البحوث و التوثيق، العدد:100، 2000، ص55.

[3] عبد الحميد عبد الطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:21.

1- إتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:

ويمكن إدراك المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية:

إن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين بحيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي إجمالي العالمي بنسبة 5% ومن ناحية أخرى يلاحظ في عام 2000 أن التجارة السلعية بلغت حوالي 6254 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 12.5% بالمقارنة عام 1999، يلاحظ أن التجارة الدولية في الخدمات بلغت 1505 دولار بمعدل نمو 6.1% عام2000 وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات بلغ 11.2% عام 2000 و بلغت قيمته 7759 مليار دولار، وناتج المحلي العالم لعام 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 4.7% في عام 2000.[1]

أما في عام 2003 وقد وصلت قمة التجارة الدولية السلعية إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6% بمقارنة مع عام 2002، والتجارة الدولية في خدمات عام 2003 حوالي 1704 مليار دولار وبمعدل نمو8.7. فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات بلغ8.6% عام 2004 بقيمة 8385 مليار دولار و نمو إنتاج المحلي إجمالي إلى 3.7%.

1. إتجاه الثاني الاستثمار الأجنبي:

ويلاحظ أن هذا الاتجاه تقوده الشركات المتعددة الجنسيات التي بلغ حوالي 63 ألف شركة يتبعها حوالي 690 ألف شركة تمثل في الواقع القوى الفاعلة الرئيسة في تعميق عولمة الإنتاجية و العولمة مالية أيضا[2]؛

إن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط 12% و في منتصف التسعينات تتضاعف إلى 6.6% مرة ما يقرب سبعة أضعاف فترة 1990-1995 و هذا يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه نحو تعميق العولمة الإنتاجية بكل أبعادها[3].

[1] وعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، الطبعة الاولي ، عمان، 2008، ص215.

[2] محمود حيدر، **السيادة في تحويلات العولمة، الدولة المعلولة**، مرجع سابق ذكره،ص 58.

[3] عبد الحميد عبد الطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق ذكره ، ص 28.

حيث إرتفعت التدفقات المرتبطة بتلك العمليات كنسبة من جملة التدفقات الخارجية لدول المصدرة للاستثمار المباشر من53% عام 1995 إلى 90% عام 2000 و إرتفعت التدفقات التي تلقتها الدول المستقبلة من 56% الى 83% [1].

الشكل رقم (02-02): يمثل هذا الشكل أنواع العولمة الاقتصادية

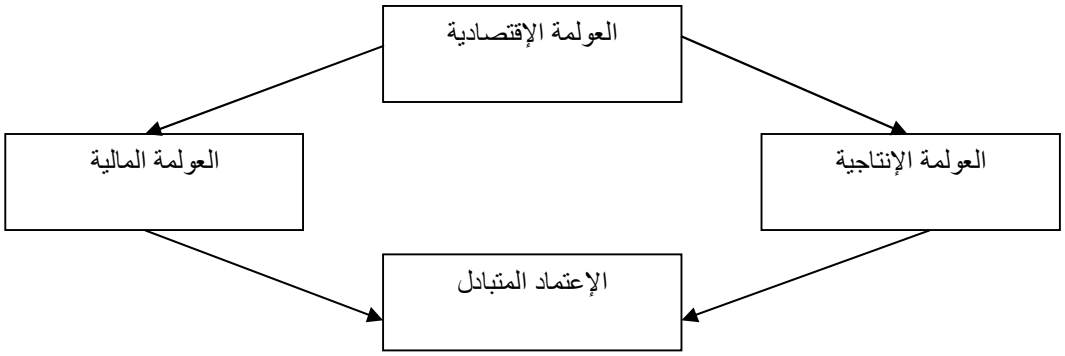

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 16.

الفرع الثاني: العولمة المالية

تعود فكرة العولمة المالية إلى نهاية الستينات من القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بنظام التقويم العملات وانهيار النظام النقدي والعولمة المالية ناتج أساسي لعلميات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي لما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء كافة القيود على حركة رؤوس الأموال وذلك إسناد إلى مؤشرين هما[2] :

1- المؤشر الأول:

وذلك بتطوير المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات والدول الصناعية المتقدمة، حيث أن هذه المعاملات كانت أقل من 10% من الناتج المحلي في هذه الدول عام 1980[3].

2- المؤشر الثاني:

وذلك بتطوير النقد الأجنبي على الصعيد العالمي حيث تشير الإحصائيات إلى أن تعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 20 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام1995 وهو يزيد عن 84% من إحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[4].

[1] عبد المطب عبد الحميد، ، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)** ، مرجع سابق ذكره، ص 47.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و إقتصاديات البنوك**، مرجع سابق ذكره ، ص 22.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق ذكره، ص 217.

[4] معيزي قويدر، **العولمة المالية و حركة رؤوس الأموال**، مجلة آفاق الصادرة عن جمعية آفاق الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد:05 سبتمبر 2005، ص85.

وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

1. المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية؛
2. المعاملات المتعلقة بأصول الثورة العقارية (بيع و شراء العقارات)؛
3. المعاملات خاصة بالائتمان التجاري والمالي والكفالات والتسهيلات المالية؛
4. المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وتشمل الودائع، الاقتراض؛
5. المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية؛
6. المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثاني: أدوات العولمة الاقتصادية :

للعولمة الاقتصادية عدة أدوات وهي المنظمات الاقتصادية، العقوبات الاقتصادية، الشركات المتعددة الجنسيات، تداول بعض الأدوات كالسهم والسندات والعملات، حيث تعمل علي تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها من اجل السيطرة علي اقتصاد الدول النامية مستخدمة في ذلك مؤسساتها الخاصة.

الفرع الأول: المنظمات الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية.

أولا: المنظمات الاقتصادية .

فقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين هامتين صندوق النقد الدولي وتلي ذلك منظمة التجارة العالمية، بعد نصف قرن تقريبا ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي وفي الوقت نفسه إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة على تمثيل نفسها تمثيل جيدا[2].

ثانيا: العقوبات الاقتصادية .

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالم بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل أو حقوق العمال أو محاربة المخدرات وحماية البيئة .....الخ[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سابق ذكره، ص:50.

[2] أحمد عبد العزيز،واخرون ،**العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية** ،مجلة الإدارة والاقتصاد العدد:80 ،2011،ص:15.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحمان،مرجع سابق ذكره، ص 16.

الفرع الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وتداول بعض الأدوات كأسهم وسندات والعملات، الاتحادات الاقتصادية الدولية .

أولا: الشركات المتعددة الجنسيات

عملت الشركات المتعددة الجنسيات على النشاط الإنتاجي باليتين وهي التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدى الدعم سياسات المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي شجعت على خصخصة العالم وإتباع سياسة السوق الحرة أدى إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية ،في رأس مال الشريكات في الدول الفقيرة ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلي أسواق في الدول النامية حيث تكون اليد العاملة رخيصة مما يعود بالنفع على الشركات على المدى البعيد[1].

ثانيا: تداول بعض الأدوات كأسهم والسندات والعملات .

إن الإستثمار الأجنبي الغير المباشر الذي ينساب من والى الأسواق المالية في الدول النامية ،حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم كبيع أو شراء الأسهم والسندات ،بقرار من مديري الشركات متعددة الجنسيات، وفي بعض الحالات تخرج هذه الشركات فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملي عليه من شروط العولمة الاقتصادية [2].

وما قد يتسبب في أزمات اقتصادية الكبيرة من أمثلتها ما حدث لدول جنوب شرق أسيا التي كان من أهم الأسباب التوسع في استعمال تلك الأدوات فقد ضارب المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في الأسواق في تلك البلدان على عملاتها مما أدى إلى اضطراب أسعار صرفها وإشاعة الرعب والتوتر وضعف الثقة في الأسواق وعرقلة النمو الاقتصادي [3].

ثالثا: الاتحادات الاقتصادية الدولية

ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكند والمكسيك وهذه الاتحادات تفرض نفسها على الدول النامية، والسياسات الاقتصادية الرأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات والتي تؤدي إلى عولمة الاقتصاد [4].

---

[1] علي عباس، **إدارة الإعمال الدولية** ،دار حامد ،الطبعة الاولي ،عمان ،2007،ص 102.

[2] جمال داود سلمان ،**اقتصاد المعرفة** ،دار اليازور العلمية ،الطبعة العربية لنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2009،ص 199.

[3] سمير أمين وآخرون،**المجتمع والاقتصاد أمام العولمة** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولي ،بيروت ،2004،ص 382.

[4] أحمد عبد العزيز،واخرون ، مرجع سابق ذكره،ص17.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية .

تتبع العولمة الاقتصادية العديد من المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على تحقيق أهدافها بكل الوسائل المتاحة لها، ومن هذه المؤسسات أربعة وهي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية لتجارة، الشركات المتعددة الجنسيات وسوف نتطرق إليها كمايلي :

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

أنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944وهو مؤسسة نقدية ومالية دولية قوية، تطلع بمهمة إدارة نظام النقد الدولي، حيث تعتبر برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي أحسن سياسة اقتصادية للصندوق .

يهدف صندوق النقد الدولي إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية التي تسهل مهمة الدولة الاندماج في الاقتصاد الدولي والمشاركة في حركة العولمة .

ووظيفة صندوق النقد الدولي هي دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة علي التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء وتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف والمساهمة ي إقامة نظام للمدفوعات متعددة الإطراف، بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة علي الصرف الأجنبي .

استطاع صندوق النقد الدولي على تدعيم التعاون النقد الدولي من خلال تنظيم الدائم وقد ساهمة في تسهيل التوسع والنمو الموازين لتجارة العلمية وتحقيق النهوض بأنشطة التبادل الدولي وتطوير المواد الإنتاجية الأعضاء[1]

الشكل رقم (02-03) : أهداف صندوق النقد الدولي :تسوية النقد لتبادل التجاري الدول

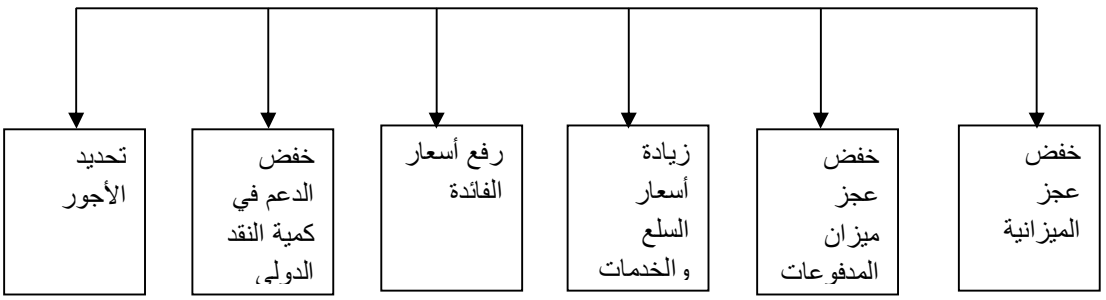

المصدر :عبد الرحمان تومي ،**العولمة وأثارها على الوطن العربي** ،الحلقة الثانية ،دراسات اقتصادية،ص 46.

[1] قاشي يوسف، **فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية** ، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير بومرداس، في جامعة أحمد بوقره،2009 ، ص 48.

من خلال الشكل رقم (02-03) نلاحظ أن اشتراطية صندوق النقد الدولي محددة ،تبين طبعة وشروط السحب ومقياس الانجاز ،وحسن الأداء والمهام التي يتطلع بها خبراء الصندوق وهدف هنا هو بناء إقتصاد السوق وتبني التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: البنك العالمي

البنك العالمي هو ثاني مؤسسة فوق حكومية ذات اعتباره كوني بعد صندوق النقد الدولي، حيث يقوم بمنح القروض طويلة الأجل أهمها قروض التكيف الهيكلي بهدف تيار العولمة .

إن دور البنك العالمي يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حددته اتفاقية بروتن وودز عام 1944، ويهدف إنشاء البنك الدولي إلي مساعدة ومد العون لدول الأعضاء بالقروض بهدف إعادة بناء اقتصادها وتنميتها،وفي الواقع إن البنك لا يعتمد علي منح القروض أو ضمانات علي رأسماله المدفوع فقط، ولكنه يعتمد على جذب رؤوس الأموال الخارجية .

وللبنك عدة وظائف منها :

1. تقديم المعونة الفنية لدول الأعضاء ،وهي تقديم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات ؛
2. تشجيع الاستثمار الخاص [1]؛
3. فض النزعات المالية بتسوية الخلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ؛
4. تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء علي إدارة التنمية[2].

الشكل رقم (02-04):أهداف البنك الدولي ،تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة .

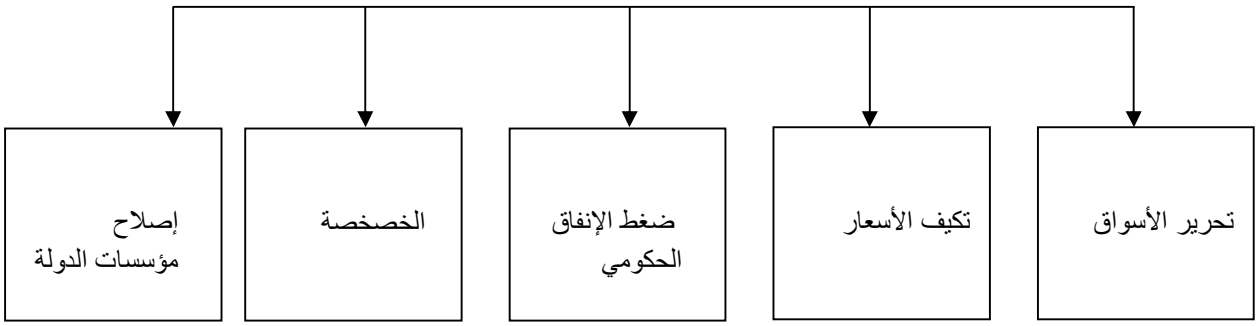

المصدر :عبد الرحمان تومي ،مرجع سابق ذكره ، ص 48.

[1] قاشي يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

[2] عبد الحميد عمار غربي، **العولمة الاقتصادية رؤية استشرافي في مطلع القرن الواحد و العشرون**، دار دبي الفداء للنشر و التوزيع و الترجمة، 2013، ص 91.

من خلال الشكل رقم (02- 04) نلاحظ إن الأهداف المبنية في الشكل الغاية من ورائها إنشاء هذه الهيئة، وهي الدافع نحو سياسية إقتصاد السوق وبالتالي تمكين رأسمال الأجنبي من التوطين والتأثير علي القرار السياسي والاقتصادي للبلد، إذن لا يكمن الاختلاف إلا في الشكل أو الوسيلة فقط بينما الغاية واحدة .

الفرع الثالث: المنظمة العالمية لتجارة

العالمي، حيث يعتبر مبدأ حرية التجارة، هدف المنظمة فهي تقود حركة تحرير التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة .

لقد حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية ألغات كمراقب مؤقت لتجارة العالمية وباشرت المفاوضات إستمرت سبع سنوات من 1986-1993جولة الأرغواي نتيجة الظروف الدولية المتغيرة ،كزيادة حدة الصراع بين الدول الصناعية حول الأسواق الخارجية[1] .

وتهدف المنظمة :

1. إقامت نظام تجاري متعدد الإطراف يعتمد علي إزالة كافة الحواجز الجمركية ،وخفض التعريفات وإزالة المعاملة التفضيلية؛
2. رفع المستوى ألمعاشي وتحقيق العالمة الكاملة وتنمية الدخل القومي الحقيقي ،وزيادة الإنتاج لدول الأعضاء؛
3. تأمين أجواء المفاوضات لدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتنفيذها ؛
4. صنع السياسات الاقتصادية الشاملة وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات ومحاولة إشراك البلدان النامية والأقل نمو في التجارة العالمية بصورة أفضل [2].

الفرع الرابع: الشركات متعددة الجنسيات

تشكل الشركات متعددة الجنسيات محور رئيسا في العولمة الاقتصادية، حيث تقوم بتنظيم الإنتاج وعمليتها الإستثمارية عبر الاقتصاد العالمي ،وتوزيع العمليات على العديد من الدول المتجاورة والمتباعدة ،حيث تؤثر عليها من خلال نشاطاتها والتي في شكل استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العلمية في كافة المستويات، الإنتاجية، التحويلية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية[3] .

---

[1] ناصر مراد ، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة آفاق، جمعية آفاق الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة البليدة، 2004، ص 21.

[2] علي عباس فاضل، **أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع إشارة للعراق**، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، العراق، 2010، ص 08.

[3] عبد الحميد عمار غربي، نفس المرجع ، ص 99.

هته الشركات تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد وعناصر الإنتاج، فأصبحت هته الشركات في معظم أرجاء العالم حيث تعوض الأسواق الوطنية، إن هذه الشركات تسيطر وتتحكم في الأسواق العالمية ولا تجد أي صعوبة في نقل سلعها وخدماتها[1].

1. حيث إن هذه الشركات لها القدرة في تأثير أو مراقبة القرارات السياسية لبعض الدول؛
2. يقوم برنامج البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتشجيع رأسمال الخاص وإفساح المجال لمبادرة القطاع الخاص؛
3. حجم اتفاق الشركات متعددة الجنسيات على المبحث والتطوير أكثر من253مليار دولار وقد ازداد انفقا 2300 مليار دولار عام 2011 .

الشكل رقم (02-05) :يمثل مؤسسات العولمة الاقتصادية

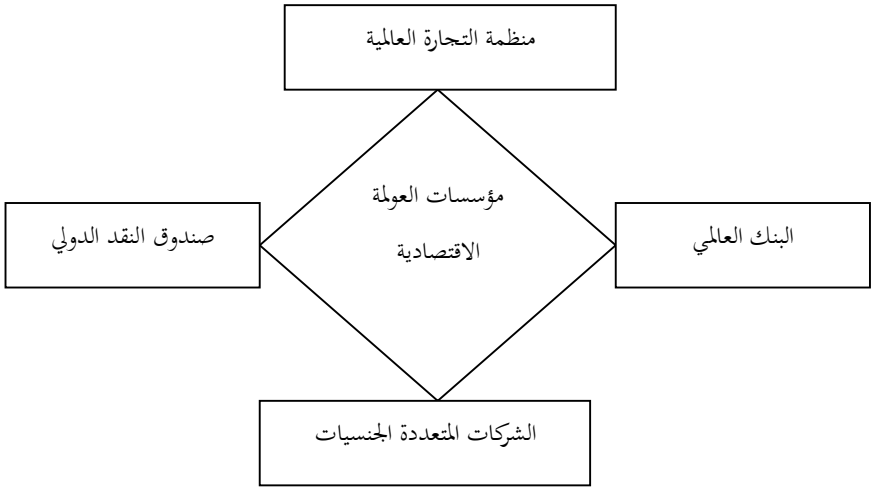

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، **شركاتها، تداعياتها)** ، **نفس المرجع السابق، ص:49.**

إن هذا الشكل رقم(02-05) يمثل لنا مؤسسات العولمة الاقتصادية والتي تتكون من أربعة مؤسسات كل منها لها دور معين ،ويمكن القول إن الهدف الأساسي لها هو إثبات نفسها لاوالسيطرة علي الاقتصاد العالمي وكذلك السيطرة علي التكنولوجيا ووسائل الاتصال ، نلاحظ إن هته المؤسسات تعمل علي تحقيق أهدافها حني ولو كان ذلك علي حساب الدول النامية فهي تهتم علي الوصول إلي قمة وتحقيق أفضل النتائج والخروج بأقل خسائر .

[1] عبد الوهاب الرديدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2007، ص 98.

المبحث الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية، عواملها وآفاقها

لقد تعددت مظاهر العولمة حيث نجد تضاعف التجارة الدولية والاندماج المالي وكذلك تقسيم العمل كما نجد الثورة التكنولوجية والتي تعتبر من أهم المظاهر ،ونجد إن العوامل تقوم كذلك علي مجموعة من النقاط التي سوف نتطرق إليها، إما بالنسبة الأفاق المستقبلية تتضمن الرئ البعيدة ومدي تأثير العولمة علي الدول النامية ومدي النتائج المحققة منها [1].

المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية

إن مظاهر العولمة الاقتصادية عديد وأبرز هته المظاهر يمكن أن نلخصها كمايلي:

1. تغيير شكل وطبيعة التنمية:

بعد أن كانت التنمية تعتمد على أساس تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي تحولت إلى تنمية تعتمد على الإستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات و أصبحت التنمية هي الفوائض و المدخرات كإنتاج أساليب للإستهلاك الترفيهي المتزايد تحت ضغط آلة الإعلانية الكبيرة، وتركز التنمية على الجانب الإتصادي فقط وإهمال جوانب الأخرى[2].

2. تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات

حققت التجارة الدولية معدل سنوي يقدر ب 8%منذ عام1950الى1975في لدول الصناعية،كما ازدادت تجارة الخدمات بحوالي ثلاثة أضعاف من 414 مليار دولار إلي 1242 مليار دولار فقد تضاعفت الصادرات لسلع خلال فترة 1948 و 1997 إلى 6% فقد تضاعفت سنويا بنسبة3.7%، أما في السلع الصناعية فقد تضاعفت 17 مرة والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف 8 مرات فقط، وهذا يرجع إلي النمو الاقتصادي العالمي الذي كان سببا من الأسباب الهامة في نمو التجارة الدولية[3].

[1] عبد الله بلوناس، **عولمة الاقتصاد – الفرص و التحديات**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 183.

[2] عبد الله بلوناس، **عولمة الاقتصاد – الفرص و التحديات**، مرجع سابق ذكره، ص 183.

[3] أحمد عبد العزيز، وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص67.

3. تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة:

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة مما أدى إلى إرتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق نحو استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسب لضمانات ومناخ الإستثمار وتقديم الحوافز اللازمة[1].

4. إندماج الأسواق العالمية:

أدى إلى تنامي عمليات اندماج أسواق سلع و رؤوس الأموال الأمر يعد من أبرز مظاهر العولمة الإقتصادية، حيث يحقق إندماج سوق السلع إنخفاض التعريفات الجمركية والحوافز وبالتالي تحرير التجارة التي تناولت خفض التعريفات الجمركية لسلع الصناعية والزراعية وتنامي التجارة[2].

5. الإندماج المالي:

لقد تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع وتحرير التجارة الخدمات المصرفية وإنتشار العمليات المصرفية و حيرة إنتقال رؤوس الأموال[3].

6. التحرر الاقتصادي:

أقر تحرير التجارة دوليا مفاوضات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، أدى إلى الإسراع في عملية العولمة الاقتصادية، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق وسهل عملية إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي[4].

7. الثورة العلمية والتكنولوجية:

تعتبر الثورة العلمية و التكنولوجية ميزة بارزة في العصر الراهن و لنظام الاقتصادي العالم الجديد، ومن العوامل المساعدة على إنتشار العولمة الإقتصادية، وثورة المعلومات والإتصالات تؤدي إلى إتساع المبادلات التجارية والتدفقات التجارية والإستثمار التي أتاحت إستخدام شبكة الاتصال العمالية حيث سهلت من عملية التزويد بالسلع والخدمات وتسارعت حركة إنتقال رؤوس الأموال كذلك أدت إلى الثورة العلمية وتكنولوجية إلى ترابط أجزاء العالم وربط الأنشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافيا[5].

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، **مفهوم العولمة، تعريف العولمة و تحديد أبعادها**، مجلة قضايا التنمية، العدد:23، مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة، 2002، ص31.

[2] ضياء قريشي، **العولمة: فرص و تحديات صعبة**، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1996، ص34.

[3] عبد الله بلوناس، مرجع سابق ذكره، ص184.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق ذكره، ص 268 .

[5] محمد أحمد الخضري، **العولمة الاحتجاجية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 46.

الشكل رقم(02-06) :دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على العولمة

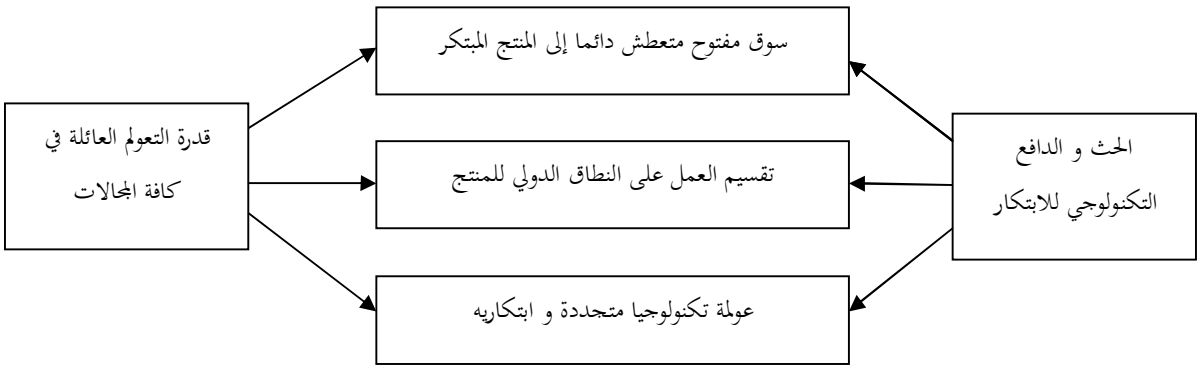

المصدر: محسن أحمد الخضير، **العولمة الاحتجاجية** ، مجموعة النيل ، القاهرة، 2001، ص:47.

من خلال الشكل رقم (02-06) نلاحظ أن ثورة المعلومات هي الوجه المكمل للعولمة الاقتصادية لأنها مؤشر من مؤشرات المعلوماتية بمعني إن آلية المعلوماتية هي آلية العولمة وبالذات في مجال البحث والتطوير ،هذا يجعل الشركات تستثمر في ميدان البحث العلمي لان المعرفة العلمية تتضاعف كما ونوعا ومنها نستطيع القول بان الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد وتحول العالم إلي قرية صغير واحدة ،كما تهدف إلي عدم ترك أي بقعة في العالم معزولة عن سيرورة الاقتصاد العالمي.

8. التأثير على الدول النامية:

أدت العولمة إلى معاناة الدول النامية المتزايدة نظرا لافتقارها للإمكانيات والوسائل التقنية والاقتصادية و التكنولوجية التي تؤهلها إلى الدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات و هذا يهدد الدول النامية بالتأخر في الوصول و التخلف و تحويلها إلى مستهلك لإنتاج فقط.[1]

[1] ضياء قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 35.

المطلب الثاني: نتائج وأفاق المستقبلية للعولمة الاقتصادية

سوف نتطرق إلى أهم النتائج التي وصلت إليها العولمة الاقتصادية وإعطاء لمحة عن الأفاق المستقبلية للعولمة الإقتصادية والتي تكون كمايلي :

الفرع الأول: نتائج العولمة الاقتصادية

لقد توافرت العديد من النتائج التي أدت إلى إنتشار وتوسع ظاهرة العولمة الاقتصادية ويمكن تلخيصها ذلك فيما يلي:

1. التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات (ثورة المعلمات) والتي تمثلت في الحسابات الآلية، الفاكس، الأنترنت، الأقمار الصناعية...الخ؛
2. إتفاقية Gott ونجاح المباحثات حول تحرير التجارة الدولية في دورة أورجواي الأخيرة؛
3. إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي؛
4. تفكك هياكل الإنتاج وإحتلال هيكل الرأسمالي محلها؛
5. التقدم الكبير في تكنولوجيا النقل والمواصلات وتكنولوجيا الطباعة وغيرها...[1]؛
6. إعتما د العولمة علي آلية السوق الرأسمالية كسوق عالمية والتي أدت إلي مزيد من الاضطرابات والانفجار والفوضى؛
7. المشاكل الكونية الطارئة مثل التلوث البيئي والهجرة الغير شرعية وغسيل الأموال والبطالة والإرهاب وغيرها و التي تحتاج إلى تعاون بين الدول و المنظمات الدولية؛
8. إذا كانت الدول النامية أو الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدرا الى الدول المتقدمة فإن هذا العامل يصبح على رأسه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، الولايات المتحدة لديها أحدث التكنولوجيا المعلومات في العالم
9. تركز الثروة على المستوى الدولي في عدة دول وتزايد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة المال على حكم العالم ؛
10. تنوع في الإنتاج وتعدده وخاصة بعد ظهور تقسم العمل فهنا دول توفر المواد الأولية وهناك أخرى تقوم بتصنيع هته المواد وتحويلاتها إلي منتوج؛
11. توافر البيئة الملائمة بهيئة الأمم المتحدة لقيام أمريكا بممارسة سياساتها ولعب دور الشرطي العالمي دون مواجهة من أي دول أخرى[2]؛

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**،دار الجامعية الجديدة، الازرايط،الإسكندرية،2002، ص 31.

[2] مقدم عبيرات، عبد المجيد قري، مرجع سابق ذكره، ص 40.

12. بروز الشركات المتعددة الجنسيات والدور الذي تقوم به من أجل التحكم في إقتصاد السوق والسيطرة علي إقتصاد الدول النامية؛

13. التوجه والسعي إلى وراء تبني برامج الخصخصة أما بسبب ضغوط المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي أو فشل غزو الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية وحتى المتقدمة، مع استمرار تقلص دور الدولة في السيطرة إقتصادها[1].

الفرع الثاني : الآفاق المستقبلية العولمة الاقتصادية

إن آفاقا المستقبلية للعولمة الاقتصادية عديدة ومتنوعة وكل منها يمكن أن تتضمن و ترتبط بمجموعة من العوامل التي تؤثر بها ويمكن إن نلخصها كمايلي:

1. إن العولمة الاقتصادية ستستمر بتحقق مستقبل، بغض النظر عن سلبياتها وإيجابياتها وسيرافق تحقيقها مجموعة من العوامل والأسباب، وبالذات المتصلة منها بالتطورات التقنية التي تتزايد وتنوع وتتسع وتتسارع بإستمرار خاصة التقنيات المتقدمة عالية المستوى؛

2. إن العولمة الاقتصادية ليست كلها سلبيات بل هناك بعض الايجابيات من الجهات، و في العديد من الجوانب وبالذات في الدول المتقدمة، و في الدول النامية الأقل تقدما، و رغم محدودية الجهات التي تحقق مكاسب و استفادة من العولمة الاقتصادية بسبب الظروف الخاصة بالدول وبدرجة تطورها[2]؛

3. إن العولمة الاقتصادية حققن حاليا في ظل هيمنة و سيطرة الو.م.أ على العالم في ظل سيادة القطب الواحد، وسيادة النظام الإقتصادي وهو النظام الرأسمالي وخاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي؛

4. بروز مراكز قوة عديدة تقييم فعليتها و قوتها على أرض الواقع و خاصة في جانب الاقتصادي، وبإستناد إلى أسس وحقائق واقعية مادية وعلمية ملموسة ونجد منها: اليابان، أوروبا، الصين التي تفرض نفسها وبقوتها الاقتصادية على العولمة اقتصادية، حيث تدفع باتجاهات التي تحقق لها المنافع والمكاسب؛

5. وإن الدول الأقل تقدما ستحقق هي الأخرى قدر من التقدم حتى وإن كان هذا التقدم محدود أو حتى طويل مدة حتى نستطيع من أن تزيد قوتها والعمل على المشاركة في العولمة إقتصادية والتفاعل معها؛

6. تحكم في اقتصاد الدول النامية والتبعية الكاملة لدول المتقدمة، وسيطرة علي الإنتاج الوطني بها والإستغلال الكامل لموارد[3].

---

[1] محمد الاطرش، مرجع سابق، ص 105.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 383.

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الاقتصادي لدول العالم الثالث**، دارالعين، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 148.

خلاصة الفصل:

إن العولمة الاقتصادية تعتمد علي تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول ، والعمل علي تزايد حجم المبادلات من السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، والعولمة الاقتصادية ظاهرة يمكن قياسها من خلال مؤشرات عالمية، إن تنوع خصائص العولمة الاقتصادية كثيرة منها تدفق التبادلات التجارية ودور الشركات المتعددة الجنسيات وتقسيم العمل وغيرها ، إن الهدف الحقيقي للعولمة الاقتصادية السيطرة علي العالم والتحكم في الإقتصاد العالمي بإستخدام الشركات.

للعولمة الاقتصادية نوعين الإنتاجية والمالية، تعمل كل منها علي تحقيق المصالح والأهداف المسطرة لها، إن أدوات العولمة الاقتصادية وسيلة من الوسائل المتعددة لسيطرة علي الدول الضعيفة وتحكم في اقتصاديتها ،تعمل مؤسسات العولمة الاقتصادية علي تحقيق المهام والأهداف المسطرة لها وعمل علي الوصول إلي أفضل النتائج والخروج بأقل الأضرار، والثورة التكنولوجية من أهم المظاهر لأنها دائما تعمل علي البحث والتطوير فيها والشركات والدول الصناعية الكبرى تعتمد عليها كثير لمل تحققه من فوائد تعود عليها.

الفصل الثالث:

العولمة الاقتصادية وإقتصاديات البلدان العربية

تمهيد:

إن إقتصاد الدول العربية بدأ بتطور والدخول إلى مرحلة متطورة حيث أن إقتصاديات الدول العربية متنوعة وفي جميع القطاعات، وخاصة بعد إستغلال الإمكانيات والثروات المتاحة وأصبحت الدول العربية متواجدة في الأسواق العالمية وهذا يعود إلى دخولها في الإستثمار الاجنبي وما يعود به عليها من مزايا مع العلم أن معظم الدول العربية تركز علي قطاع المحروقات وما تتوفر عليه من ثروة نفطية، القطاعات الأخرى كزراعة والتجارة والخدمات وغيرها.

المبحث الأول: واقع الإقتصاديات العربية في ظل العولمة الإقتصادية؛

المبحث الثاني: حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية؛

المبحث الثالث: أثار العولمة الاقتصادية علي اقتصاديات البلدان العربية.

المبحث الأول: واقع الإقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الإقتصادية

تعتمد الدول العربية بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط والغاز، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مزايا الإقتصاد العربي، والتطورات التي شهدتها القطاعات المختلفة في الدول العربية ، كذلك سوف نتطرق إلى دراسة مفصلة لنفط العربي والغاز الطبيعي فيما يتعلق بالإنتاج والتصدير وكذلك الإحتياط.

المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي على إقتصاديات البلدان العربية

الفرع الاول: مزايا الإقتصاد العربي

تمتلك الدول العربية كل الظروف الملائمة لمستوى معيشة أفرادها، ومن أحسن المستويات بحكم مساحة الوطن العربي التي تبلغ 4,1 مليار هكتار أي نسبة 10% من المساحة العالم وكثافة سكانية تبلغ 295 مليون نسمة وقوى عاملة تصل إلي 3,1 مليون [1].

إن الوضع الاقتصادي في هذه الدول يعكس ذلك حيث يتضح تدهور الوضع الإقتصادي العربي خلال المؤشرات التالية:

1. يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 362 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عام 2010 وبمعدل نمو يقدر بحوالي4,2% مليار؛
2. تقدر قوة اليد العاملة في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 34,5 من إجمالي سكان الدول العربية؛
3. حقق الناتج الزراعي للدول العربية نمو بنسبة تقدر بحوالي 6,7 % خلال عام 2011 يبلغ نحو 132,8 مليار دولار مقابل حوالي 124,4 مليار دولار في عام 2010 وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 5,6 %عام 2011؛
4. سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نموا بنسبة 30,7%عام 2011 مقارنة مع نمو نسبة 27,3 %في عام 2010؛
5. إرتفعت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 26,2 في المائة لتصل إلى حوالي 892,4% مليار دولار في عام 2011 [2]؛
6. إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3,4% مقارنة مع 9,3 % عام 2012 مع توقعات بأن يرتفع إلى 5%عام 2014 ؛

[1] احمد عبد العزيز، وآخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيرها علي الدول العربية** ،مرجع سابق ذكره ،ص13.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، **عدد خاص: افاق الاقتصاد العربي**، السنة الثالثة والثلاثون ،العدد الفصلي الاول ، مارس ،2015 ص 8.

7. الناتج المحلي إلجمالي للدول العربية فقد إرتفع من 2663 مليار دولار عام 2012 إلى 2716 مليار دولار خلال عام 2013 [1] ؛

8. بلغت المديونية الخارجية الحالية للدول العربية إلى 780,6 مليار دولار عام 2013 مع توقعاتها بإرتفاع عام 2014؛

9. إختلاف توزيع الناتج المحلي علي الفرد بين دولة وأخرى حسب الطبيعة الإقتصادية مابين 700- 900 مليار دولار مايعادل 91%؛

10. إن إستخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة في العالم حيث يتجاوز مستخدمي الأنترانت 0.6 % ويملك 1.2 % فقط منهم حواسيب شخصية.

الفرع الثاني: أهم التطورات الإقتصادية في الدول العربية

1. **حجم العمالة:** يقدر حجم القوى العاملة في الدول العربية عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة وهو مايمثل نسبة 34,5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، ويوضح لنا التوزيع الجعرافي للعمالة العربية لعام 2009، أن حوالي 61,3% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في الدول العربية الخمس التالية وهي مصر حوالي25,5 مليون عامل، السودان حوالي 16 مليون عامل، المغرب 10,3 مليون عامل، الجزائر 14 مليون عامل، العراق 12 مليون عامل، ويستحود قطاع الخدمات على أكبر نسبة من العمالة حيث قدرت ب 59,5 % من القوى العاملة، أما بالنسبة لقطاع الزراعة قدرت بنسبة 22,9 % من القوى العاملة[2].

2. **القطاع الصناعة:** بلغ إجمالي الصناعة في الدول العربية حوالي 1175مليار دولار عام 2011 وهذا النمو يمثل نسبة 30,7% ويرجع ذلك إلى:

1. إرتفاع قيمة الصناعات الاستخراجية بنسبة35,5% عام 2010 إلى 40,7% عام 2011؛
2. مساهمة الصناعة التحويلية كذلك حيث بلغت 9% عام 2011؛
3. التطور في صناعة مواد البناء كإسمنت حيث بلغ حوالي 115,5 مليون طن؛
4. التطور في مجال صناعة الحديد والصلب حيث إرتفع إلى1,4 مليار طن عام 2010؛
5. تطور في صناعة الأسمدة والتي بلغت حوالي 103 مليون طن عام 2010 [3].

1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، **عدد خاص: افاق الاقتصاد العربي، مرجع سابق ذكره، ص 9.**

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011**، ص 41.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012**، ص73.

3. القطاع الزراعي: لقد بلغ الإنتاج الزراعي العربي عام 2011 حوالي 132,8 مليار دولار أي بمعدل 6,7% مقارنة بسنوات السابقة وأصبح بذلك يمثل حوالي 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي [1].

الجدول رقم(03-01): إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية ومقارنتها مع الدول المتقدمة لسنة 2011

(مليون طن)

الدول	الحبوب	القمح	الشعير	الخضراوات
الدول العربية	1644	2177	717	20332
الدول المتقدمة	3605	3622	320	16559
العالم	3398	2924	2582	14280

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012**،ص 62.

من خلال الجدول رقم (03-01) نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولي في القمح بقيمة 3605 مليون طن ولكن الدول العربية شهدت تطورا ملحوض في محاصيلها بالمقارنة مع الدول المتقدمة فهي تشهد تطور في محاصيل القمح بقيمة 2177 مليون طن و إحتات المرتبة الاولي في إنتاج الشعير بقيمة 717 مليون طن، وتحتل الدول العربية المرتبة الأولى إنتاج الخضراوات بقيمة 20332 مليون طن.

4. أسواق المال العربية: أدى تحسين في أداء إقتصاديات البلدان العربية عام 2010 إلى تحسن ملحوض في غالبية الأسواق المالية العربيةالناشئة، ومن أبرز المظاهر هذا التحسن تدفق الإستثمار الأجنبي إلى الأسواق العربية في الربع الاخير من عام 2010 وتصدر الإشارة إلى مايلي:

1. معاودة التحسين في نشاط الإصدارات الأولية بعد هدوء ملحوض عام 2009؛
2. ارتفاع ملحوض في مؤشر صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية إلى 7,3% عام 2010 وهذا يعكس لنا التعافي من تأثير الازمات المالية العالمية؛
3. التطور الملحوض الذي شهدتها التدفقات الخاص بإستثمارالأجنبي في الأسواق العربية [2].

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012**،مرجع سابق ذكره، ص45 .

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011**، مرجع سابق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: إحتياطي النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية

الفرع الأول: إحتياطي النفط العربي في الدول العربية

قدرت إحتياطات النفط في الدول العربية عام2011 الى 712 مليار برميل مقارنة بسنة 2009 فقد إزدادت إلى 4,2% ومن الملاحظ ان نسبة 92% من إحتياطات النفط المؤكدة في الدول العربية تتركز في خمس دول والتي سوف نوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-02): احتياطي النفط العربي لسنة 2011

المنطقة	مليون دولار	(%)من الاجمالي
السعودية	26452	37,16
العراق	14310	20,08
الكويت	10150	14,24
الامارات	9780	13,72
ليبيا	4710	6,61
باقي الدول العربية	5835	8,19
اجمالي الدول العربية	71237	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على، صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي الموحد لسنة2012**، ص:373.

الشكل رقم(03-07): نسبة احتياطي النفط العربي لسنة 2011

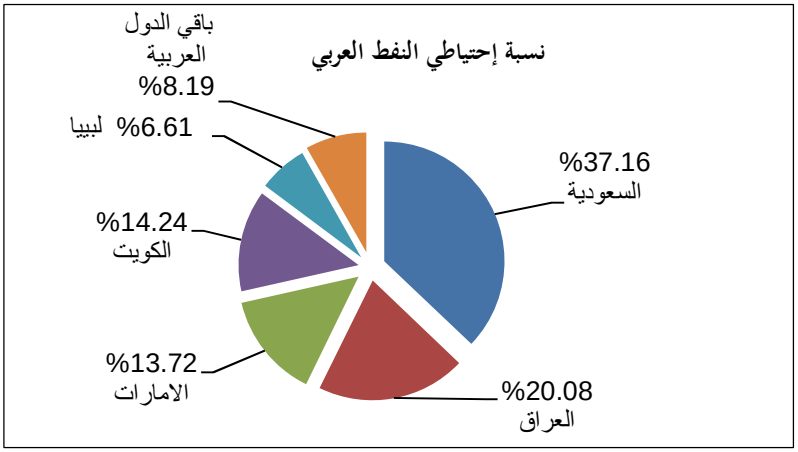

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على الجدول رقم: (03-02)

من خلال الجدول رقم (03-02) والشكل رقم (03-07)نلاحظ ان السعودية تحتل المرتبة الاولى من احتياطيات النفطية حيث قدرت حصتها ب 37,16%تليها العراق في المرتبة الثانية بحصة قدرت ب20,80 % ثم الكويت ب14,24%وكل من الامارات وليبيا اما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد قدرت حصتها من الاحتياطات النفط ب 8,19%من الاجمالي العربي.

الفرع الثاني: احتياطي االغاز الطبيعي العربي

لقد حافظت الدول العربية علي مستويات السابقة من احتياطي الغز الطبيعي وبحدود57 تريليون متر مكعب خلال سنة 2011 ومن خلال الجدول التالي سوف نوضح ذلك.

الجدول رقم (03-03): احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية لسنة2011

المنطقة	مليون دولار	%الاجمالي
قطر	25201	46,08
السعودية	8054	14,72
الامارات	6091	11,13
الجزائر	4504	8,23
العراق	5,77	3185
باقي الدول العربية	14,07	7701
اجمالي الدول العربية	100	54709

المصدر: إعتماد شخصي بناء على، صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي الموحدلسنة2011**، ص: 374.

الشكل رقم (03-08): نسبة احتياطي الغاز الطبيعي العربي لسنة 2011

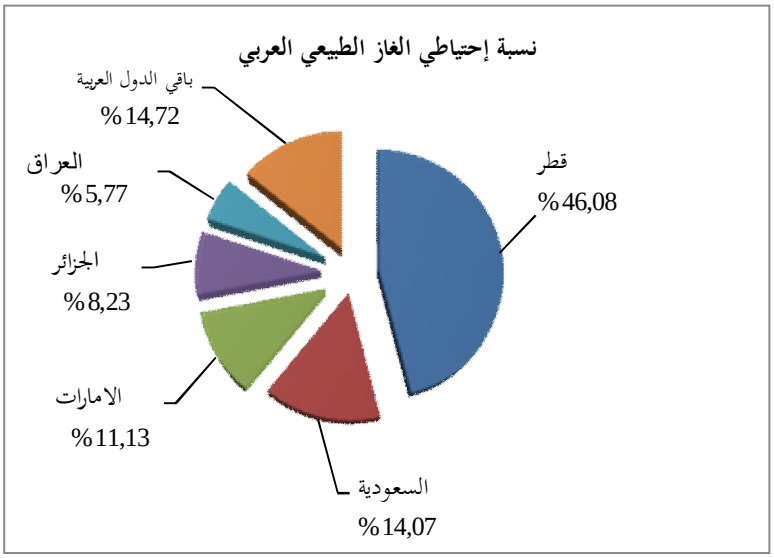

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على الجدول رقم:(03 -03)

من خلال الجدول رقم: (03-03) والشكل رقم: (03-08) نلاحظ ان قطر تتصدر المرتبة الاولى بحصة 46,08% تليها السعودية التي بلغت حصتها 14,72% وتصدرت الامارات المرتبة الثالثة بحصة قدرت ب11,13%، وتليها كل من الجزائر والعراق علي التوالي بحصة 8,23% و5,77%،اما فيما يخص باق الدول العربية فقد بلغت حصتها14,07% من اجمالي الدول العربية.

المطلب الثالث: إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية

الفرع الأول: إنتاج النفط عربيا وعالميا

1- تطور إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا:

بلغ انتاج النفط العالمي من النفط حوالي 72,1مليون برميل عام2011 كما وصلت حصة الدول العربية مجتمعة الى 22,4 مليون برميل حيث قدرت نسبة لزيادة ب5,1%من عام2010، ولقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحوالي 31% من اجمالي انتاج النفط الخام العالمي عام2011 مقابل 29,6% لعام2010.

الجدول رقم (03- 04) : تطور انتاج النفط عربيا وعالميا من سنة2007 الى غاية سنة2011 **(الوحدة: ألف برميل)**

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الدول العربية	225071	232553	211212	212806	223627
اجمالي الدول غير الاوبك	113073	115893	106382	106109	102740
اجمالي دول الاوبك	311744	322360	290845	291803	299040
اجمالي العالم	854385	847149	710660	718104	720910

المصدر: بناء شخصي بناء عن، صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي الموحد لسنة2012**، ص:375.

الشكل رقم (03-09): تطور النفط عربيا وعالميا لسنة (2008- 2011)

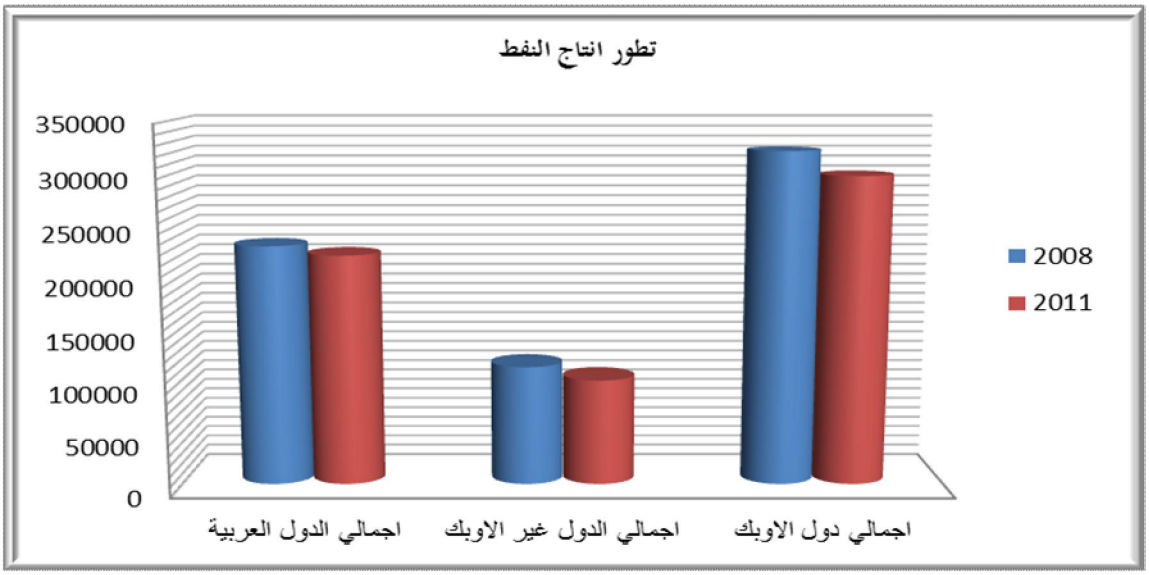

المصدر :بناء شخصي إعتمادا على الجدول رقم:(03- 03).

من خلال الجدول رقم (03- 04) والشكل رقم (03-09 نلاحظ غن الدول العربية خلال تطور إنتاجها لنفط قد إرتفع خلال عام 2008 حيث بلغ الإنتاج حوالي 2323,3 ألف برميل وفي السنوات الاخيرة قد إنخفض انتاج الي 2236,7 ألف برميل عام 2011، اما بالنسبة لباقي الدول فنلاحظ ان دول الاوبك الغير العربية قد إنخفض إنتاجها مقارنة بسنوات السابقة حيث وصل إنتاجها عام 2011 إلى1027 ألف برميل كما هو الحال

كذلك في دول الاوبيك، ولكن اذا قارنا السنة الاخيرة 2011 فنلاحظ ان دول الاوبك هي التي تتصدر المرتبة الأولى في الانتاج حيث فدرت حصتها ب 2990 ألف برميل ثم تليها الدول العربية.

2- نسبة انتاج النفط في الدول العربية لسنة2011:

لقد شهدت الدول العربية آثار متفاوتتة علي انتاج النفط بسبب الظروف والتطورات الاقتصادية والامنية هذه الاخيرة قد أثرت في إنخفاض إنتاج النفط العربي حيث كان إنتاج النفط سنة 2008 قد بلغ 2323,3 ألف برميل الي حوالي 2236,7 ألف برميل سنة 2011 ولكن ليست كل الدول العربية فهناك دول إرتفع انتاجها كالسعودية مثلا وهذا ما سوف نتطرق اليه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05): انتاج النفط في الدول العربية لسنة 2011

المنطقة	مليون دولار	% الاجمالي
السعودية	93110	41,65
العراق	26680	11,93
الكويت	26590	11,89
الإمارات	25170	11,25
الجزائر	12570	5,62
باقي الدول العربية	39507	17,66
إجمالي الدول العربية	223627	100

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، صندوق النقد العربي، **التقريرالإقتصادي الموحد لسنة 2012**، ص:375.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-05) أن إنتاج النفط في السعودية قد بلغ 41,65% فهي تحتل المرتبة تليها العراق في المرتبة الثانية بنسبة **11,93%** وبعدها الإمارات بنسبة 11,89% تليها كل من الكويت والإمارات والجزائر، مقارنة بالإنتاج الإجمالي لدول العربية فإن باقي الدول العربية قد إنخفض إنتاجها إلى66,11% وهذا يعود بسبب الأزمات التي وقعت في كل من ليبيا قد إنخفض إنتاجها من النفط من 1486.6 ألف برميل عام 2010 الى 408 ألف برميل عام 2011، كما هو الحال في سوريا التي إنخفض إنتاجها عام 2011 إلى 330 ألف برميل كذلك كل من اليمن وتونس والسودان.

3- إنتاج الغاز الطبيعي المسوق عالميا:

إرتفعت كمية إنتاج الغز الطبيعي المسوق سنة 2010 إلى 7,5% ليصل الى اكثر من 3,2 تيليون متر مكعب ولقد شكلت الدول العربية مجتمعة 14,4% من الاجمالي العالمي وقد ارتفغ اجمالي الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية من 435,4 مليار مكعب سنة 2009 إلى 461 مليار متر مكعب عام 2010 حيث قدرت بزيادة حوالي 5,9%.

الجدول رقم (03-06): انتاج الغاز الطبيعي المسوق عربيا لسنة 2010

المنطقة	مليون دولار	%الاجمالي
قطر	96335	20,89
السعودية	87660	19,01
الجزائر	83900	18,19
مصر	61300	13,29
الإمارات	51282	11,12
باقي الدول العربية	80515	17,46
إجمالي الدول العربية	60992	100

المصدر: بناء شخصي أعتمادا على، صندوق النقد العربي، **تقرير العربي الموحد لسنة 2012**، ص:376.

من خلال الجدول رقم (03-06) نلاحظ أن كل من قطر والسعودية احتلت المراتب الاولي بنسبة علي التوالي 39,9 %، كما ازدادت حصة الجزائرب 83900 مليون وبنسبة قدرت ب 18,19% وتليها كل من مصر بحصة61300 مليون دولار والإمارات بحصة قدرت ب 51282 مليون دولار وبالنسبة لباقي الدول العربية فقد بلغت نسبتها 17,46% من اجمالي العربي.

الفرع الثاني: صادرات النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية

1- قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية:

إن الأرتفاع الذي شهدته معدلات أسعار النفط لسنة 2011 حوالي 30,1 دولار/برميل بالمقارنة مع المستويات سنة 2010 قد إنعكس بشكل ايجابي علي قيمة الصادرات النفطية التي تعد محرك رئيسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط من خلال التطورات الحديثة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية لدول العربية حيث تشير إلى بلوغها حوالي 667,5 مليار دولار سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010 بلغت 471,7 مليار دولار أي هناك زيادة ب 195,8 مليارردولار مايعادل 41,5% نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى107,5 مليار دولار/برميل سنة2011.

الجدول رقم (03-07) :قيمة صادرات النفط في الدول العربية لسنة 2011

النمطقة	مليون دولار	%الاجمالي
السعودية	289518	43,37
الامارات	85900	12,86
العراق	83768	12,54
الكويت	67688	10,14
الجزائر	37289	5,61
باقي الدول العربية	103366	15,48
إجمالي الدول العربية	667529	100

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012**، ص: 381.

من خلال الجدول رقم نلاحظ ان قيمة صادرات النفط قد ازدادت حيث إحتلت السعودية المرتبة الاولي بنسبة 43,37% تليها الامارات والعراق علي التوالي بنسبة 12,86% و12,54%، ثم كل من الكويت والجزائر.

2- صادرات الغاز الطبيعي في الدول العربية:

لقد شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدر من الدول العربية الى الاسواق العالمية ارتفاعا في مستوياتها خلال سنة2011 لتصل الى حوالي 214 مليارمتر مكعب مقابل 201,4 مليار متر مكعب لسنة 2010 أي بزيادة 6,3%، مستحودة علي نسبة 20,9% من الاجمالي العالمي.

الجدول رقم (03-08): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي لسنة 2011

المنطقة	مليار متر مكعب	% الاجمالي
قطر	1218	56,94
الجزائر	515	24,07
عمان	109	5,09
مصر	104	4,86
اليمن	89	4,16
الامارات	80	3,74
ليبيا	24	1,14
إجمالي الدول العربية	2139	100

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2012**، ص 110.

من خلال الجدول رقم (03-08) نلاحظ أن قطر تحتل المرتبة الاولي حيث بلغت نسبة 56,94%، تليها الجزائر بنسبة قدرت ب: 24,07%، ثم عمان 5,09%، بعدها مصر 4,86%، واليمن 4,16% ثم تليها كل من الامارات وليبيا.

المبحث الثاني: حجم الإستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية

سوف نتطرق إلي حجم الإستثمارات في الدول العربية، وبالأخص الشركات المتعددة الجنسيات تطورها كما أنه سوف نتطرق إلى الاستثمارات الاجنبية المباشر وذلك لكونها المعبر الرئيسي لشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: حجم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم

الفرع الاول: أهم خمس شركات المتعددة الجنسيات في العالم

إن حجم النمو الكبير الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات خلال القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا وتعاظم النفوذ الاقتصادي والمالي من خلال الجدول التالي سوف نوضح اهم وأكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ومقدار قيمتها السوقية لكل شركة.

الجدول رقم (03-09): الشركات المتعددة الجنسيات الخمس التي تمتلك أكبر قيمة سوقية (مليار دولار)

إسم الشركة	موطن الشركة	القيمة السوقية
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الأمريكية	272
مايكروسوفت	الولايات المتحدة الأمريكية	209
مجموعة شركة شيل	هولندا	196
كوكاكولا	الولايات المتحدة الأمريكية	194
إكسون	الولايات المتحدة الأمريكية	183

المصدر:بناء شخصي إعتمادا على،علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**،مرجع سابق ذكره، ص 43.

الشكل رقم (03-10): التوزيع البياني لشركات المتعددة الجنسيات الأكبر قيمة سوقية في العالم

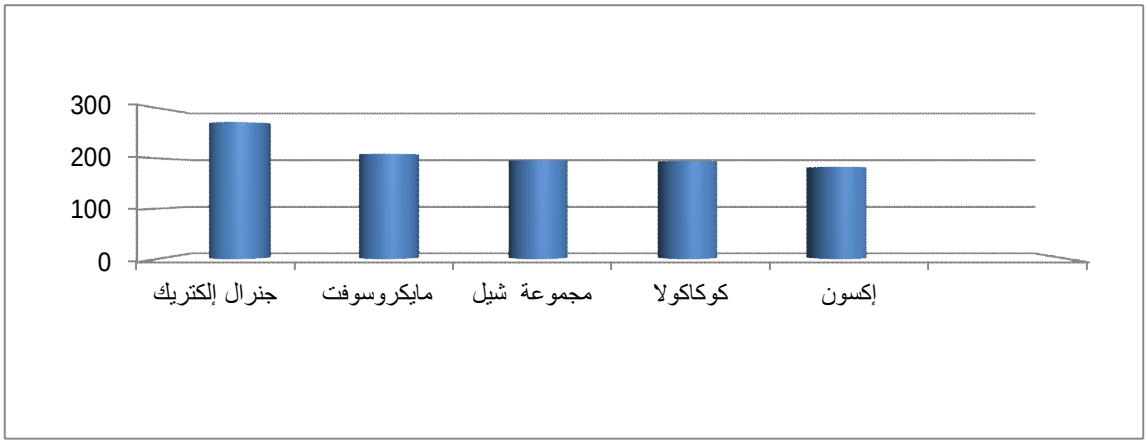

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على الجدول رقم(03-09).

من خلال الجدول رقم (03-09)والشكل البياني رقم رقم (03-10):نلاحظ أن شركة جنرال إلكتريك تحتل المرتبة الأولى بحصة قدرت ب 272 مليار دولار، تليها شركة مايكروسفت بحصة قدرت ب 209 مليار دولار، تليهامجموعة شركة شيل بحصة قدرها 197 ملياردولار، ثم تليها كل من شركة كوكاكولا وشركة إكسون.

الفرع الثاني: أهم خمس شركات المتعددة الجنسيات مبيعا في العالم

هناك العديد من الشركات العامية وهي أكثر من900 شركة متخصصة في مجالات مختلفة تفوق مبيعات كل منها المليارات من الدولارات ، ومن هنا سوف نتطرق إلى أهم خمس الشركات التي حققت مبيعات في العالم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): الشركات المتعددة الجنسيات الخمس التي تحقق أكبر المبيعات عالميا

إسم الشركة	موطن الشركة	قيمة المبيعات مليار دولار
جنرال موتورز	الولايات المتحدة الامريكية	178
فورد لسيارات	الولايات المتحدة الامريكية	154
مجموعة شركة شيل	هولندا	128
متسوى	اليابان	126
إكسون	الولايات المتحدة الامريكية	120

المصدر: بناء شخصي إعتماد على، علي عباس،**إدارة الأعمال الدولية**، ص33.

الشكل رقم (03-11): التوزيع البياني لشركات المتعددة الجنسيات الخمس الأكثر مبيعات في العالم

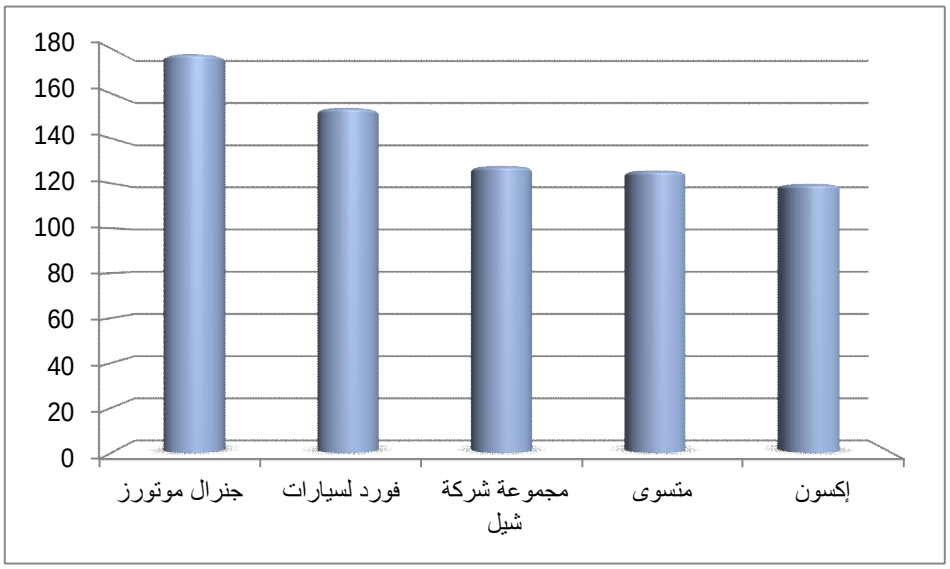

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على الجدول رقم(03-10).

من الجدول رقم (03-10) والشكل رقم (03-11) نلاحظ أن تحتل شركة جنرال موتورز المرتبة الاولى حيث بلغت حصتها187 مليار دولار، تليها شركة فورد لسيارات في المرتبة الثانية والتي بلغت حصتها 154مليارردولار،ثم مجموعة شركة شيل بحصة قدرت ب128 مليار دولار، ثم تليها كل من شركة متسوى وشركة إكسون.

المطلب الثاني: جحم الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية

الفرع الاول: أهم الدول الاجنبية المستثمرة في الدول العربية

إن واقع أرصدة التدفقات الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2010 و2011 والبالغ إجمالها نحو185 مليار دولار موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية الخمس والتي نلخصها في الجدول التالي

الجدول رقم (03-11): الاستثمارات الاجنبية الواردة من الدول الاجنبية إلى الدول العربية لسنة 2011

(مليار دولار)

الدولة	السعودية	مصر	تونس	سوريا	الأردن	الإجمالي
الولايات المتحدة الامريكية	233720	17912	1525	84	7723	260964
فرنسا	153180	23142	12989	115	495	189921
ألمانيا	81780	5467	4277	73598	412	165534
المملكة المتحدة	76220	55111	4058	3265	7258	145912
الصين	93190	3565	29	350	960	98094
هولندا	64600	2169	22	931	5096	72818

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة2010**، ص 100.

من خلال الجدول رقم (03-11) نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية هي أكبر مستثمر في الدول العربية الخمس حيث بلغت نسبة 260,4 مليار دولار، تليها فرنسا المرتبة الثانية بنسبة189,1مليار دولار، ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة بقيمة قدرت ب165,4مليارردولار، تليها المملكة المتحدة بنسبة 145,2مليار دولار ثم تليها كل من الصين وهولندا

الفرع الثاني: أهم الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الدول العربية

منذ السنوات الاخيرة نلاحظ أن هناك تطور ملحوض في الشركات المتعددة الجنسيات حيث تعمل على التوسع في العديد من الدول وخاصة الدول العربية من أجل الإستثمار فيها ومن لالا لجدوا التالي سوف نوضح اهم الشركات المستثمرة في الدول العربية.

الجدول رقم (03-12): أهم سبع شركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2011

(مليون دولار)

الشركة	دولة إقامة الشركة	الدولة المضيفة للإستثمار	قيمة الإستثمار
مجموعة بي جي	المملكة المتحدة	مصر	250
أباتشي النفطية	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	1000
إيني النفطية	إيطاليا	مصر	3000
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الامريكية	السعودية	160
كوجاس الكورية	كوريا الجنوبية	العراق	2660
شركة رينو للسيارات	فرنسا	الجزائر	1400
إكسون موبيل النفطية	الولايات المتحدة الأمريكية	قطر	16000

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد الثاني لسنة2012**، ص:162.

من خلال الجدول رقم(03-12) نلاحظ أن مجموعة بي جي وشركةأباتشي النفطية وكذلك شركة إيني النفطية تقوم بإستثمار في مصر حيث بلغ مجموع قيمة هذا الإستثمار على التوالي 4250 مليون دولار،أما شركة جنرال إلكتريك تقم بإستثمار في السعودية بقيمة 160مليون دولار، وشركة كوجاس الكورية هي الاخرى تقوم بإستثمار في العراق وبلغت قيمة هذا الاستثمار2660 مليون دولار،في حين تقوم شركة رينو للسيارات بإستثمار في الجزائر وبلغت قيمة الاستثمار 1400مليون دولار، أما شركة إكسون موبيل النفطية تستثمر في قطر وقد بلغ قيمة هذا الاستثمار1600مليون دولار.

الفرع الثالث: أهم القطاعات المستقبلة للإستثمارات الأجنبية في الدول العربية

إن أرصدة التدفقات الواردة إلى الدول الخمس العربية وهي السعودية، مصر، الاردن، الامارات، تونس، بنهاية عامي 2010 و2011 والبالغ اجمالها نحومليار دولار وهذا ما سوف نتطرق إليه في الجدول التالي

الجدول رقم (03-13): التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لسنة 2011

(مليون دولار)

القطاع	السعودية	مصر	الاردن	الامارات	تونس
الخدمات	62990	28253	1883	31074	4652
الصناعة	5642	14602	6006	5745	5188
الزراعة	101	3471	75	59	194
الإجمالي	119233	46326	7964	36878	1003

المصدر: بناء شخصي إعتماداعلى، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية2011**،ص:101.

الشكل رقم(03-12): التوزيع البياني لإجمالي القطاعات (الخدمات والصناعة والزراعة) في الدول العربية

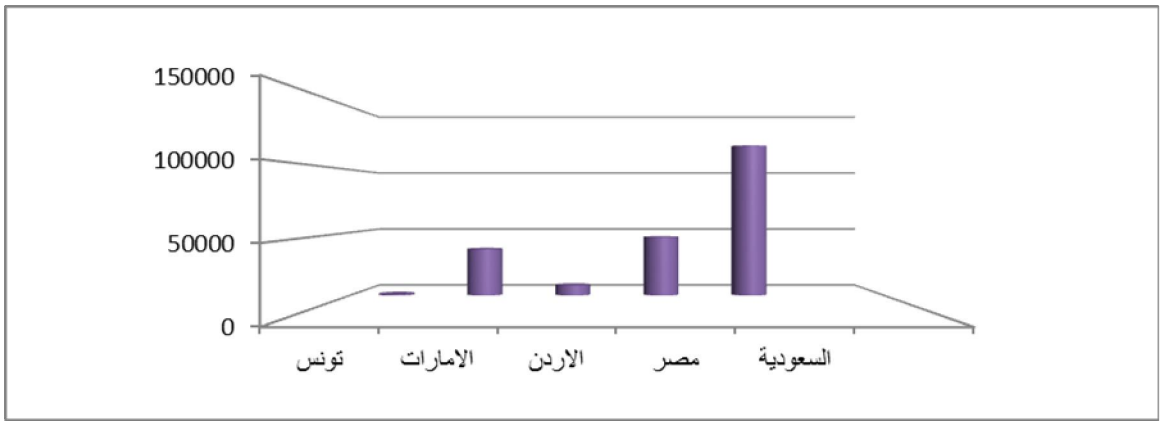

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على الجدول الرقم (03-13).

من خلال الجدول الرقم (03-13) والشكل البياني رقم (03-12): نلاحظ أن السعودية في هته القطاعات الثلاثة تحتل المرتبة الاولي بقيمة 119233 مليون دولار، تليها مصر في المرتبة الثانية بقيمة قدرت ب 46326 مليون دولار، تليها الامارات في المرتبة الثالثة بقيمة قدرت بقيمة 36878 مليون دولار ثم تليها كل من الاردن وتونس.

المطلب الثالث: الإستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية

الفرع الاول: تدفقات صادرات وواردات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا

لقد شهد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالميا عام2012 إلي 1330 مليون دولار، أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عالميا فقد بلغ 1347 مليون دولار وهذا لاما سوف يتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): تطور تدفقات الصادرات والواردات من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم من سنة2007 إلى غاية سنة 2012 (مليون دولار)

المنطقة	التدفقات الصادرة				التدفقات الواردة			
	2007	2009	2011	2012	2007	2009	2011	2012
الدول المتقدمة	1320	606	880	517	1890	858	1216	853
الدول النامية	589	519	725	720	330	269	423	440
الدول المتحولة	94	91	95	93	52	48	73	54
اجمالي العالم	2003	1216	1700	1330	2272	1175	1712	1347

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار الدول العربية لسنة2011**، ص:95.

الشكل (03-13): رقم تطور تدفقات الصادرات والواردات من الاستثمار الاجنبي المباشر لسنة 2012

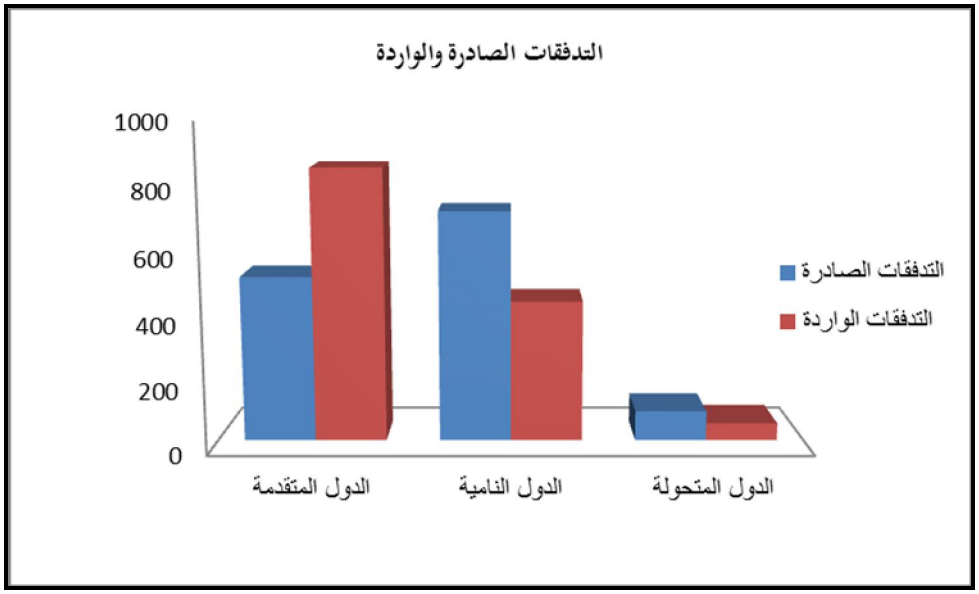

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، الجدول رقم (03- 14).

من خلال الجدول رقم والشكل رقم نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلي الدول النامية بلغ 529 مليار دولار وبنسبة قدرت ب 55% من إجمالي العالمي، هناك زيادة عام 2012 بالنسبة للدول المتقدمة 517 مليار دولار والدول المتحولة بحصة 517 و93 مليار دولار، أما بالنسبة الاستثمار الاجنبي الصادر نلاحظ ارتفاع بنسبة 63% من الاجمالي العالمي ويعود مصدر الزيادة الدول المتقدمة، أما الدول النامية فساهمة بنسبة 32% من الاجمالي العالمي والدول المتحولة بنسبة 5%.

الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الدول العربية

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الي الدول العربية إلى 53,5 مليار دولار عام 2012 وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلي الدول العربية ما نسبته 3,3 % من إجمالي العالمي، أما في ما يخص الاستثمار الصادر من الدول العربية شهد إرتفاع 62% من 18,2 مليار دولار عام 2012، ولقد مثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2,1% من إجمالي العالمي.

الجدول رقم(03-15):التدفقات الواردة والصادرة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية لسنة 2012

المنطقة	التدفقات الصادرة		المنطقة	التدفقات الواردة	
	مليون دولار	%الاجمالي		مليون دولار	%الاجمالي
السعودية	12182	22,7	السعودية	4402	24,2
الامارات	9602	17,9	الكويت	3231	17,7
مصر	6881	12,8	الامارات	2536	13,9
الكويت	3931	7,3	ليبيا	2509	13,8
لبنان	3674	6,8	قطر	1840	10,1
المغرب	2728	5,1	البحرين	922	5,8
السودان	2488	4,6	سلطنة عمان	877	4,8
العراق	2376	4,4	لبنان	572	3,1
الجزائر	1449	2,8	العراق	448	2,4
باقي الدول العربية	8096	15,6	باقي الدول العربية	842	4,2
إجمالي الدول العربية	53457	100	إجمالي الدول العربية	18179	100

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على، مؤسسة العربية لضمان وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014**، ص: 74، ص: 79.

الشكل رقم (03-14): نسبة تدفقات الصادرة والواردة للإستثمار الاجنبي المباشر لسنة2012

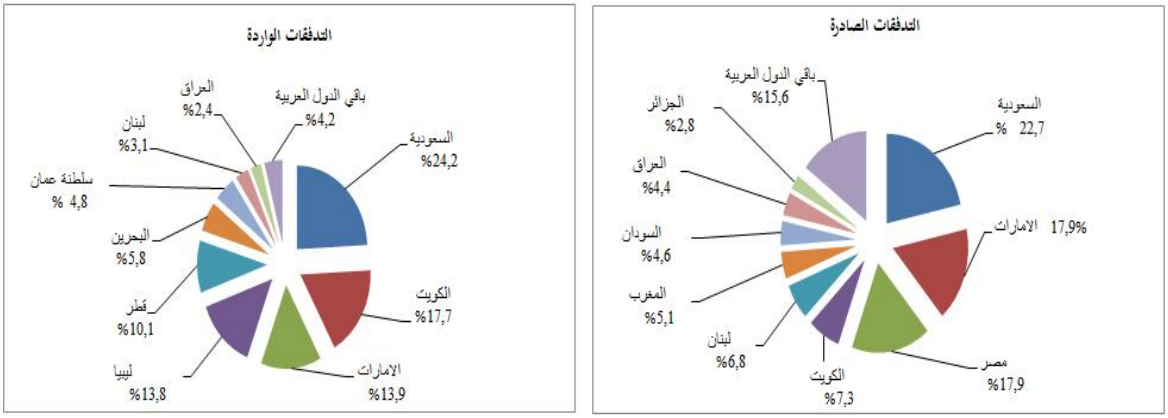

من خلال الجدول رقم (03-13) والشكل رقم (03-12): يتضح لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2012 تركز في عدد محدود من الدول العربية، حيث إستحوذت كل من السعودية والإمارات على التوالي بنسبة 40%،من إجمالي العربي، ثم تليها كل من مصر 12,8%و الكويت ب 7,3%، كما يبين لنا الجدول في التدفقات الصادرة إحتلت السعودية المرتبة الاولي بنسبة 24,2%، تليها الكويت بنسبة 17,7%، بعدها الإمارات بنسبة 13,9%.

المبحث الثالث: أثار العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البلدان العربية

لعبت عوامل مختلفة علي دفع العالم العربي إلي الدخول في عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية أو وطنية لتعامل مع سلبيات وايجابيات العولمة الجديدة واهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج علي شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال ، إن سلبيات العولمة أكثر من إجاباتها .

المطلب الأول: الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية بعض من الايجابيات والتي سوف نتطرق إليها كمايلي :

الفرع الأول: الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية

1. إزالة الحواجز المتعلقة بالتجارة وزيادة حجم التبدل التجاري الدولي الأمر الذي ينعكس عنه الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا بالنسبة لدول الصناعية المتقدمة وخروج الاقتصاد العالمي من دائرة الركود الذي تعانيه [1]؛
2. تحسين الفرص أمام صادرات البلدان العربية للوصول إلي الأسواق البلدان المتقدمة ، خاصة السلع الزراعية ومنتوجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية [2]؛
3. إن حركة رأس المال تدفع المستثمرين لاكتشاف الفرص في أنحاء العالم وتقيم سياسات البلدان؛
4. تخفيض الحواجز الغير جمركية التي كانت تواجهها صادرات البلدان العربية لدخول إلي أسواق الدول المتقدمة، حيث كان من نتائج جولة الاروجواي تحويل كل الحواجز غير الجمروكية إلى حواجز جمروكية، ويبقي الإلتزام الفعلي من الدول الكبرى [3]؛
5. زيادة المنافسة بين الدول مما يؤدي إلى دفع الصناعات الوطنية للبلدان العربية وهذا يؤدي إلى رفع مستويات إنتاجها وجودة منتجاتها وتحسين تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة الإحتفاظ بأسواقها المحلية والتوجه نحو الأسواق الخارجية [4]؛
6. تجلب العولمة الإجراءات المختلفة لدول العربية تجدب القطاع الخاص ، سواءا كان وطنيا أو أجنبي ،كما هو الحال في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة، وتعمل علي تهيئة البنية الأساسية للقيام بأنشطة الاستثمارية المختلفة [5]؛

---

[1] ايمن النحراوى ، لوجسيات التجارة الدولية ، دار الفكر ، الطبعة الاول ، الازاريطة ، الاسكندرية ، 2009، ص: 16.

[2] عمر صقر ،العولمة وقضايا معاصرة ،الدارالجامعية، بيروت ،1986، ص :16.

[3] جمال داود سلمان ، اقتصاد المعرفة ، درااليازي ، عمان ،الادران،2009،ص:198.

[4] جيلالي بيوبكر، العولمة مظاهر وتدعيتها نقد وتقيم ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الاولي ، اربد – الاردن ، 2011 ، ص:28.

[5] باترمحمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الارض**، درااالاهلية ، الطبعة الاولي ، عمان ،2003،ص:20.

7. هناك فوائد كثير للعولمة علي الدول العربية بالنسبة لتطور التكنولوجي المتسارع والتكامل الاقتصادي العالمي الذي يقدم فرص لم يسبق لها؛
8. تتضمن المنافسة الحرة الحقيقية بين المشروعات المختلفة عدم احتكار شركة معينة لإنتاج سلعة معينة، وتظهر أهمية الأسرع بخروج مشروعات وقوانين حماية المستهلك وحماية المنافسة [1] ؛

الفرع الثاني: الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية

إن الآثار السلبية كثير لأنها جاءت لتخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى وتحقق لها أهدافها علي حساب الدول العربية وهذه الآثار السلبية نجدها في جميع المجالات ويمكن لنا إن نتطرق إليها كمايلي :

1. تعميق أزمة المجتمعات العربية ودفعها بشكل متزايد نحو التخبط والضياع وزيادة الاعتماد علي معالجة مشاكلها عن طريق تدخل الخارج؛
2. التركيز على السوق العالمية مقابل السوق الوطنية يؤدي إلى التهديد بالبرنامج الإقتصادي؛
3. يقود الإنهيار في اقتصاديات البلدان العربية إلى انتشار البطالة والهجرة إلى الخارج من اجل البحث عن العمل؛
4. تفجر النزاعات العربية والحروب الأهلية التي فتحت المجال لتدخلات الخارجية التي توسعت من دائرة إنتشارها مع تحويل العالم العربي إلى ساحة واحدة للحروب العالمية والإرهاب؛
5. نتج عن تحرير الواردات السلعية من القيود النوعية والكمية وخفض التدريجي للرسوم الجمروكية من قبل البلدان النامية ، وعدم قدرة هذه البلدان علي أحداث نمو حقيقي في صادرتها السلعية مما يؤدي إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية و إرتفاع مديونيتها الخارجية ، عدم قدرة صناعاتها من الصمود أمام صناعات الدول المتقدمة بسبب المنافسة العالمية مما ينعكس سلبا علي تطوير هذه الصناعات [2]؛
6. بروز ظاهرة الكساد الاقتصادي والبطالة ، بفعل السياسات الخصخصة وتقليص دور الدولة في المجال الإقتصادي ، وعدم تمكن القطاع الخاص من الحلول محل الدولة في تنشيط القطاعات الاقتصادية ؛
7. تعرض إقتصاديات البلدان العربية إلي هزات شديدة بفعل حرص منظمة التجارة العالمية علي تحرير الخدمات التجارية والمالية والمصرفية ، ويؤثر ذلك خاصة علي قطاع الخدمات الذي بدأ يقدم نتائج مهمة في مجال زيادة الدخل من العملة الصعبة حتي أنه بدأ ينافس قطاع الصناعات الإستراتيجية ، والزراعية في بعض الدول النامية؛

[1] محمد مقدادي ،**رقاب كثيرة وسيف واحد** ، دارالفارس ، الطبعة الثانية ، 2009،ص :329.

[2] عمر صقر ، مرجع سابق ذكره ، ص:16.

8. إمتصاص جزء كبير من الموارد الدول العربية خاصة وأنها تستورد ماقيمته 21 مليار دولار سنويا من الموارد الغذائية ، إن الدول الغربية علي الرغم من إمكانياته الهائلة لأنها تحتوي علي موارد الأولية والأسواق الإستهلاكية الواسعة ، وإن أهم صادرات الدول العربية هي النفط والبتروكيماويات كأهم سلعة تصدير والمصدر الوحيد لمواردها من العملات الحرة والذي يتم علي اساس عوائد التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالترويجات الطارئة علي الأسعار العالمية للبترول [1]؛
9. إن الدول الغربية تريد من الوطن العربي ان يكون سوقا مفتوحا لبضائعه وخاصة إحتلال القوات الأمريكية للعراق حيث سيطرة علي اقتصادها؛
10. إنتهاك مصالح البلدان العربية عن طريق سيطرة شركات الأحبية وإعاقة التنمية لها وذلك من خلال تهميش مصالحها الاقتصادية[2]؛
11. تسعى الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تعويض اسواقها الداخلية عند الانكماش وذلك بنقل المزيد من
12. عمليات الإنتاج الي الدول النامية مع الإحتفاظ بقيادة العلمية الانتاجية للعالم فهته الدول الرأسمالية تحول القرار الإقتصادي العالم المعولم والصادر عن الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الإقتصادية العالمية والمراكز الرأسمالية المتقدمة؛
13. إن إنتقال مقومات السيادة الإقتصادية يؤدي الي تفكك القاعدة الوطنية وسقوط منطق الحواجز مشكلتها الاقتصادية بتصديرها إلى دول العالم الثالث وهذا يؤدي الي العديد من العراقيل ومشاكل في كل النواحي ؛
14. تؤدي حرية التجارة العالمية إلى إنتقال مقومات السيادة الإقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة الإقتصادية وسقوط الأمن القومي؛
15. تدحل الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية لدول العملة فيها ، ويهدف هذا التدخل إلى التأثير في الصراع السياسي بين هذه الشركات والعاملين وتنظيماتهم النقابية [3]؛
16. إضعاف العمل الإقتصادي العربي المشترك عن طريق نشر الصراعات التي تخلقها الدول الأجنبية وقد جاءت العولمة لتغدي هذه الصراعات وخلق التناقضات بين هته الدول العربية والحيلولة دون ظهور تكتلات

[1] جمال داود سلمان ، مرجع سابق ذكره ، ص :199.

[2] غربي محمد ، **تحديات العولمة واثارها علي العالم العربي**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد: 06 ،2009، ص:70.

[3] محمود حسين الوادي واخرون ،**العولمة وابعادها الاقتصادية** ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الاولي ، عمان الاردن ، 2011 ، ص :70.

إقتصادية عربية موحدة بزيادة مشاركتها في صنع القرار الإقتصادي الدولي طالما إن مهمة الدول العربية هي تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية [1]؛

17. تعمل العولمة الإقتصادية علي عولمة الثقافة إلى جانب عولمة الإقتصاد وتعني في إطار إندماج عالمي الاقتصادي ثقافي الذي يقوم علي تكاليف الإختراق الاقتصادي والثقافي للمراكز الرأسمالية في الدول النامية ومنها تفرض السيطرة علي السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية فيها [2]؛

المطلب الثاني: سبل مواجهة العولمة الإقتصادية

يجب الوقوف لمواجهة العولمة الإقتصادية، حيث ينبغي علي الدول العربية مواجهتها بأساليب ناجحة وفعالة ومعرفة الطريقة التي يجب التعامل بها من أجل تجنب المخاطر والسلبيات وذلك عن طريق:

1. العمل علي تجنب سلبيات العولمة الإقتصادية التي تتأتي من نمط القائم علي الهيمنة؛
2. إن الوعي لدي الشعوب العالم سوف تتشكل بسرعة للوقوف ضد هذه العولمة؛
3. المعرفة بأن العولمة الاقتصادية جاءت علي شكل مؤسسات دولية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وهذه المؤسسات تتبع اليات معينة لبس نفودها؛
4. العمل علي فهم العولمة والتعامل معها بحدر وعدم التسرع في إتخاذ القرار وعقد لقاءات وندوات تضم الإقتصادين والتجار لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عميق؛
5. تمثيل البرنامج الإصلاحي الاداري والمالي والإقتصادي ومراجعة تطوير الانظمة والتشريعات وإزالة المعوقات والتعقيدات الروتينية لتسير التنفيذ؛
6. تشجيع الإستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والخدمية للإمتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية المشتركة؛
7. الاستفادة من تجارب الدول الصديقة في التصدي لتحديات العولمة الإقتصادية و خاصة في مجالات ترتيبلات الدخول في المنظمة العالمية لتجارة [3]؛
8. إنشاء مراكز بحوث لتقيم السياسات الإقتصادية وإقتراح ما يجب إتباعه في ظل التغيرات الراهنة ووضع تصورات المستقبلية؛

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم :تطوير روابط البورصات العربية وتاسيس البورصة العربية المتحدة**، الطبعة الاولي، القاهرة،2003، ص:181.

[2] غربي محمد ، ص:71.

[3] أحمد عبد العزيز، وأخرون، **العولمة الإقتصادية وتأثيرها عاى الدول العربية**، مرجع سابق ذكره، ص:78.

9. إن مفتاح الدخول إلى العالم العربي المشترك وبناء منطقة تجارة عربية حرة وتبني إستراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات البلدان العربية؛

10. إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية، مع الأخذ بعين الإعتبار الجدوى الإقتصادية والميزات النسبية لكل دولة ومعايير التوطين الصناعي، مما يؤدي إلى علاقات عربية وإندماج كبير، هذا الأخير يؤدي إلى زيادة التبادلات التجارية بين الدول[1] ؛

11. إن السوق العربية المشتركة تعد ضرورة تقتضيها الظروف الراهنة، فالعصر الذى نعيش فيه هو عصر التكتلات الاقتصادية ويمكن لدول العربية إستغلال موقعها الإستراتيجي في قلب العالم، مع العلم أن الدول الغربية أنشأت سوق مشتركة لا تتمتع بمثل ما تتمتع به الدول العربية من مزايا وخصائص؛

12. العمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي والرفع من مستوى التشغيل من خلال إقامة المشاريع المشتركة؛

13. تشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ودعم التبادل التجاري وتحديد إستراتيجية شاملة تعمل على تحقيق الأهداف، والعمل على تبادل السلع والمنتجات الوطنية.؛

14. إصلاح نظام التجارة العالمي وتحسين شروط التجارة بالنسبة لدول النامية وتأسيس علاقة طويلة وعادلة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الأولية ونهائية وشبه نهائية التي تصدرها الدول النامية.

[1] محمود حسين الوادي وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص: 90.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن الدول العربية تمتكل كل القدرات التى تخولها الى الدخول في الأسواق العالمية من خلال تنوع ثرواتها وكذلك موقعها الإستراتيجي الذي تتميز به عن باقي الدول الغربية، كما انها تركز وبشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي، من خلال إنتاجه وتصديره إلى الدول الأخرى، كما أن الدول العربية تمتلك أكبر إحتياطي من البترول.

يعتبر الإستثمار الأجنبي معبر أساسي لشركات المتعددة الجنسيات، فبي هذه الطريقة يمكن لها الدخول إلى الدول العربية وإقامة المشاريع الإقتصادية بحجة تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية.

غن ظاهرة العولمة الاقتصادية أصبحت تشكل خطر كبير على الدول العربية ومن أجل تفادي هذا الخطر يجب على الدول العربية مواجهة سلبيات وإجابيات العولمة، كذلك عاى الدول العربية حماية إقتصادها وذلك عن طريق إنشاء سوق عربية مشتركة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث يتضح لنا أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تستحوذ أكثر الأنماط تعبيرا عن العولمة الاقتصادية ولذلك بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية والبشرية الهائلة وتنوع نشاطاتها فهي تسعى إلى تحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة.

إن الشركات المتعددة الجنسيات عبارة عن كيانات إقتصادية عملاقة ذات خصائص مميزة، تستند إلى مجموعة من الأهداف التي تعمل على تعظيم الأرباح وذلك عبر نشاطها الإنتاجي المتنوع والمستمر والعمل على عزو الأسواق العالمية والعربية من خلال تعدي الحدود الجغرافية.

يمكن القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات إستطاعت أن تحتل مكانة إقتصادية مهمة في عصرنا هذا حيث فرضت نفسها وتمكنت من بسط نفوذها وحصولها على مكانة راقية في الإقتصاد العالمي حيث تمكنت هته الأخيرة من بلوغ أهدافها، حيث ساهمت بصفة فعالة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإستطاعت أن تستولي على ثلاثة أرباع الإستثمارات المباشرة عالميا.

أصبحت العولمة الاقتصادية أهم المعالم الرئيسية التي توثر على نشاط واقتصاديات البلدان النامية وحتى العربية وهذا التأثير إيجابي وسلبي وتأثير السلبي أكثر من الايجابي فالشركات متعددة الجنسيات تعمل دائما على تحقيق مصالحها مستخدمة في ذلك العولمة الاقتصادية.

❖ **اختبار الفرضيات**: فيما يلي سوف نثبت صحة أو نفي الفرضيات :

الفرضية الأولى: تعتبر الشركات التعددة الجنسيات المعبر الأساسي للإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث إستطاعت أن تستولي على ثلاثة أرباع الإستثمارات الأحنبية عالميا.

الفرضية الثانية: تعتبر ظاهرة العولمة الإقتصادية بمثابة الأرضية الملائمة لتمكين الشركات المتعددة الجنسيات من تدويل أنشطتها وبلوغ أهدافها الإستراتيجية التي تتركز أساسا على تعظيم الربح، حيث نتج عنها نمو كبير في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحت سيطرتها.

الفرضية الثالثة: لقد ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير مناصب شغل للعديد من الأشخاص في البلدان العربية وهنا يمكن القول بأن توفير هته المناصب يقلل من البطالة.

❖ **النتائج المتحصل عليها**:

1. الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي .

2. الشركات متعددة الجنسيات تشكل المحرك والقوة الأساسية لنظام الاقتصاد العالمي.

3. العولمة الاقتصادية تقوم على تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده فقط؛

4. تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمنحها الحرية التامة في تحقيق أهدافها؛

5. العولمة الإقتصادية هي كل المستجدات والتطورات الإقتصادية التي شهدها العالم الإقتصادي؛

6. ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى تعميق التخلف الاقتصادي وفقدان الترابط بين القطاعات الاقتصاد الوطني؛

7. تعتبر الشركات الجنسيات المعبر الأساسي عن الأستثمارات بحيث إستطاعت أن تستحود على ثلاثة أرباع الإستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا.

❖ **التوصيات**:

1. إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية والعربية والشركات متعددة الجنسيات في مجال استيراد مالا يمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع الاستهلاكية؛

2. تبني الدول النظام الرقابي على عمل الشركات متعددة الجنسيات. وذلك بهدف الحفاظ على ثرواتها وعلى سيادتها؛

3. تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والخدمية لامتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية والمشتركة؛

4. إعادة النظر في البيئة الإنتاجية وعوامل نجاح الجودة وتخفيض التكاليف ووضع معايير عالمية فعالة؛

إيجاد آلية لدعم بعض الدول العربية نتيجة انخفاض حصيلتها وتشجيع على إقامة مناطق عربية حرة؛

5. تأسيس قاعدة اقتصادية بين الدول العربية تقوم على تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال؛

6. يجب على الدول العربية أن تفرض نفسها على الشركات المتعددة الجنسيات، من خلال الإعتماد على الإنتاج الوطني وليس الإنتاج الأجنبي؛

7. على الدول العربية أن تحفز الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الغير منافسة لشركات الوطنية.

❖ **آفاق الدراسة:**

إن البحث هذا مقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية وأبحاث مستقبلية وهي

1. الشركات متعددة الجنسيات ومدى تأثيرها على القطاع المحروقات في البلدان العربية.
2. العولمة الاقتصادية واقتصاديات البلدان العربية.
3. دور الشركات متعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. أيمن النحراوى ، لوجسيات التجارة الدولية، دار الفكر، الطبعة الاولى، الازاريطة، الاسكندرية، 2009.
2. باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الارض، در الأهلية، الطبعة الاولي، عمان،2003.
3. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازور العلمية ،الطبعة العربية لنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2009.
4. جيلاني ببوبكر، العولمة مظاهر وتداعيتها نقد وتقيم، عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولي، اربد – الاردن، 2011 .
5. حسن لطبف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الاقتصادي لدول العالم الثالث، دار العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
6. خالد راغب الخطيب، التدقيق علي الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات- في ضوء معايير الدولية، دار البادية، الطبعة الاولي، 2009.
7. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت.
8. سيد طه البدوي، دور الشركات العابرة للحدود في إجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 .
9. سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولي ،بيروت ،2004.
10. صلاح الدين حسن السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم :تطوير روابط البورصات العربية وتاسيس البورصة العربية المتحدة، الطبعة الاولي، القاهرة،2003 .
11. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. عمر صقر، العولمة و قضايا معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
13. عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي،الطبعة الثانية، بيروت، 2003.
14. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .
15. عبد السلام ابو قحف، إقتصاديات الاعمال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001.
16. عبد الحميد عبد الطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
17. علي عباس، إدارة الإعمال الدولية، دار حامد، الطبعة الاولي ،عمان ،2007 .
18. عبد الحميد عمار غربي، العولمة الاقتصادية رؤية إستشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار دبي الفداء، 2013.
19. علي عباس فاضل، أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع إشارة للعراق، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، العراق، 2010.
20. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية،دار الجامعية الجديدة، الازرايط،الإسكندرية،2002 .
21. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
22. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، بيروت ،1986.
23. علاء الدين ناطوريه، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث، دار زهرة ، عمان – الأردن، 2001.
24. محمود جاسم الصميدعي، ردينه عثمان يوسف، العولمة الاقتصادية ،دار المناهج ، عمان – الاردن، الطبعة الاولي ، 2007.
25. محمد أحمد الخضري، العولمة الاحتجاجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، .2001.
26. موسي سعيد مطري، وأخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان ،2008 .
27. محمد محيي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.
28. محمد الجوهري، العولمة والثقافة إسلامية، دار الأمين، القاهرة مصر، محمد مقدادي، رقاب كثيرة وسيف واحد، دار الفارس، الطبعة الثانية، 2009.
29. محمود حسين الوادي وأخرون ،العولمة وأبعادها الاقتصادية ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى، عمان الاردن ، 2011.
30. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
31. وعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، الطبعة الاولي ، عمان، 2008.

32. هدسون جون، هرندرمارك، العلاقات إقتصادية الدولية، ترجمة طعمة و محمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية ،القاهرة ، الطبعة الاولي، 2009.

❖ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

33. اعتصام الشكرجي، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة: دراسة قانونية اقتصادية وسياسية مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة ،جامعة الدنمارك،2008 .

34. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، حالة قطاع البترول ،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر ،2009.

35. حشماوي محمد ،الاتجاهات الحديثة لتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ،أطروحة الدكتوراه ،العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2006.

36. طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات علي التشغيل في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007. عبد الوهاب الرديدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2007.

37. فريد بيالة، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2006.

38. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية ، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير بومرداس، في جامعة أحمد بوقره،2009.

39. مغيلي مليكة، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها علي سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق،كلية الحقوق، جامعة خميس مليانة، 2006.

40. ماشي بن صاحب علي العمري، دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور الإسلامية، رسالة ماجستار، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، المملكة السعودية العربية، جامعة أم القرى، 2013.

❖ **المجلات:**

41. أحمد عبد العزيز، واخرون، شركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية، مجلةالادارة و الاقتصاد، العدد: 85، 2010.

42. أحمد عبد العزيز، واخرون ،العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية ،مجلة الإدارة والاقتصاد العدد:80 ،2011.

43. صلاح سالم زرنوقة، مفهوم العولمة، تعريف العولمة و تحديد أبعادها، مجلة قضايا التنمية، العدد:23، مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة، 2002.

44. ضياء قريشي، العولمة: فرص و تحديات صعبة، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1996.

45. عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد – الفرص و التحديات، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24 العدد الأول، 2008.

46. غربي محمد ، تحديات العولمة وأثارها علي العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد : السادس ، جامعة الشلف2009.

47. محمد الاطرش ، العرب والعولمة ماالعمل ؟، مجلة المستقبل العربي ، العدد: 229، مارس 1988

48. معيزي قويدر، العولمة المالية و حركة رؤوس الأموال، مجلة آفاق الصادرة عن جمعية آفاق الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد:05 سبتمبر 2005.

49. مدين علي، العولمة الإقليمية و نظرية الأمن الاقتصادي، مجلة دراسات إستراتيجية، دمشق، السنة الثالثة، عدد الثامن، سنة 2003.

50. محمود حيدر، السيادة في تحويلات العولمة، الدولة المغلولة، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاسترتيجية و البحوث و التوثيق، العدد:100،2000.

51. ناصر مراد ، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مجلة آفاق، جمعية آفاق الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة البليدة،2004.

❖ **التقارير:**

52. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

❖ **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الجنان طرابلس ، لبنان ، 15،17 ديسمبر 2012.

53. أحمد إبراهيم ملاوي ، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة .

الملتقى الدولي: حول الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر، ، 17-19 ماي2006، وضم المداخلات التالية

54. مرينز فاطمة، ماينو جيلاني، دور شركات متعددة جنسيات و تأثيرها على الدول النامية.
55. هشام فخار، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على مبدأ سيادة الدائمة على الثروات.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

56. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة2010.
57. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2011.
58. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2012.
59. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، عدد خاص: افاق الاقتصاد العربي، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الاول، مارس،2015.
60. صندوق النقد العربي، القرار العربي الموحد، لسنة 2010
61. صندوق النقد العربي، القرار العربي الموحد، لسنة 2011

الملاحق

الملحق رقم 01:

إحتياطي النفط عربيا وعالميا 2007-2011

(مليار برميل)

	2007	2008	2009	2010	*2011	نسبة التغير 2010/2011 (%)
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحرين	0.13	0.12	0.12	0.12	0.12	0.0
تونس	0.37	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
السعودية	264.21	264.06	264.59	264.59	264.52	0.0
سورية	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	0.0
العراق	115.00	115.00	115.00	143.10	143.10	0.0
قطر	25.09	25.41	25.38	25.38	25.38	0.0
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيا	43.66	44.27	46.42	47.10	47.10	0.0
مصر	3.86	4.19	4.41	4.47	4.47	0.0
السودان	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	0.0
عُمان	5.70	5.50	5.50	5.50	5.50	0.0
اليمن	3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	0.0
اجمالي الدول العربية	**679.77**	**680.73**	**683.60**	**712.44**	**712.37**	**0.0**
انغولا	9.50	9.50	9.50	9.50	9.50	0.0
ايران	136.15	137.62	137.62	151.17	151.17	0.0
فنزويلا	99.38	99.40	99.40	99.40	99.40	0.0
نيجيريا	37.20	37.20	37.20	37.20	37.20	0.0
الاكوادور	6.37	6.51	6.51	6.51	7.21	10.7
اجمالي دول أوبك غير العربية	**288.60**	**290.23**	**290.23**	**303.78**	**304.48**	**0.2**
اجمالي دول أوبك	**948.06**	**950.47**	**953.12**	**995.45**	**996.07**	**0.1**
البرازيل	12.18	12.62	12.80	12.86	13.99	8.8
المملكة المتحدة	3.60	3.41	3.08	2.86	2.83	1.2-
النرويج	6.87	6.68	6.68	5.67	5.32	6.2-
الولايات المتحدة	20.97	21.32	19.12	19.12	20.68	8.2
المكسيك	11.65	10.50	10.40	10.40	10.16	2.3-
كندا	5.39	4.94	6.10	6.10	5.60	8.2-
كومنولث الدول المستقلة	100.68	98.80	98.90	98.90	98.90	0.0
منها : اذربيجان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيا الاتحادية	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصين	16.30	16.30	20.35	20.35	20.35	0.0
باقي دول العالم	24.83	23.55	33.83	39.19	43.17	10.2
اجمالي العالم	**1,170.84**	**1,169.08**	**1,185.09**	**1,231.67**	**1,237.84**	**0.5**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**58.10**	**58.20**	**57.70**	**57.80**	**57.50**	

الملحق رقم 02:

إحتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا

2011-2007

(مليار متر مكعب)

نسبة التغير (%) 2010/2011	*2011	2010	2009	2008	2007	
0.0	6,091	6,091	6,091	6,091	6,072	الإمـــارات
0.0	92	92	92	92	92	البحريـــن
0.0	65	65	65	65	55	تونـــس
0.0	4,504	4,504	4,504	4,504	4,504	الجزائـــر
0.5	8,054	8,016	7,920	7,570	7,305	الســعودية
0.0	285	285	285	285	290	ســورية
0.0	3,158	3,158	3,170	3,170	3,170	العـــراق
0.0	25,201	25,201	25,366	25,466	25,636	قطـــر
0.0	1,784	1,784	1,784	1,784	1,784	الكويـــت
0.0	1,495	1,495	1,549	1,540	1,540	ليبيـــا
0.0	2,466	2,466	2,186	2,152	2,024	مصـــر
0.0	85	85	85	85	85	الســودان
0.0	950	950	950	950	950	عُمـــان
0.0	479	479	479	479	555	اليمـــن
0.1	**54,709**	**54,671**	**54,526**	**54,233**	**54,062**	**إجمالي الدول العربية**
0.0	310	310	310	272	270	أنغـــولا
0.0	33,090	33,090	29,610	29,610	26,850	إيـــران
0.0	5,525	5,525	5,065	4,983	4,708	فنـــزويلا
0.0	5,110	5,110	5,292	5,292	5,292	نيجيريـــا
0.0	8	8	8	8	9	الاكـــوادور
0.0	**44,043**	**44,043**	**40,285**	**40,165**	**37,129**	**إجمالي دول أوبك غير العربية**
0.0	**94,330**	**94,292**	**90,669**	**90,290**	**87,140**	**إجمالي دول أوبك**
13.9	417	366	364	365	348	البرازيـــل
1.2-	253	256	292	343	412	المملكة المتحدة
1.6-	2,007	2,039	2,313	2,313	2,241	النرويـــج
11.4	7,717	6,928	6,928	6,732	5,977	الولايات المتحدة
44.6	490	339	360	373	392	المكسيـــك
1.5-	1,727	1,754	1,754	1,640	1,648	كنـــدا
0.0	61,301	61,301	61,301	56,458	57,052	كومنولث الدول المستقلة
0.0	850	850	850	850	849	منها : اذربيجان
0.0	1,841	1,841	1,841	1,841	1,841	اوزبكستان
0.0	7,504	7,504	7,504	2,662	2,832	تركمانستان
0.0	47,573	47,573	47,573	47,573	47,572	روسيا الاتحادية
0.0	2,407	2,407	2,407	2,407	2,832	كازاخستان
0.0	3,036	3,036	3,036	2,265	2,272	الصيـــن
6.1	18,200	17,160	17,095	11,475	11,406	باقي دول العالم
1.0	**193,900**	**191,893**	**188,254**	**176,362**	**172,939**	**إجمالي العالم**
	28.2	**28.5**	**29.0**	**30.8**	**31.3**	**نسبة الدول العربية للعالم (%)**

الملحق رقم 03:

إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا 2007-2011

(الف برميل / اليوم)

	2007	2008	2009	2010	*2011	نسبة التغير (%) 2011/2010
الإمـــارات	2,529.0	2,572.2	2,241.6	2,323.8	2,517.0	8.3
البحريـــن	184.3	182.2	182.4	181.1	187.7	3.6
تونـــس	70.0	85.0	82.0	78.8	70.0	11.2-
الجزائـــر	1,398.0	1,356.0	1,216.0	1,189.8	1,257.0	5.6
السـعودية	8,810.8	9,197.7	8,184.0	8,165.6	9,311.0	14.0
ســـورية	370.0	390.0	375.1	387.0	330.0	14.7-
العـــراق	2,035.2	2,280.5	2,336.2	2,358.1	2,668.0	13.1
قطـــر	845.7	842.8	733.0	733.4	810.0	10.4
الكويـــت	2,574.5	2,676.7	2,261.4	2,312.1	2,659.0	15.0
ليبيـــا	1,673.9	1,721.5	1,473.9	1,486.6	408.0	72.6-
مصـــر	562.0	528.2	564.3	554.3	695.0	25.4
الســودان	483.1	457.0	475.2	480.0	470.0	2.1-
عُمـــان	651.0	672.0	712.0	755.0	790.0	4.6
اليمـــن	319.6	293.5	284.1	275.0	190.0	30.9-
إجمالي الدول العربية	**22,507.1**	**23,255.3**	**21,121.2**	**21,280.6**	**22,362.7**	5.1
أنغـــولا	1,626.0	1,896.3	1,896.3	1,691.2	1,660.0	1.8-
إيـــران	4,013.0	4,055.7	3,557.1	3,544.5	3,623.0	2.2
فنـــزويلا	2,991.8	3,118.5	2,878.1	2,853.6	2,383.0	16.5-
نيجيريـــا	2,166.5	2,017.4	1,842.0	2,048.3	2,119.0	3.5
الاكـــوادور	510.0	501.4	464.7	473.3	489.0	3.3
إجمالي دول أوبك غير العربية	**11,307.3**	**11,589.3**	**10,638.2**	**10,610.9**	**10,274.0**	**3.2-**
إجمالي دول أوبك	**31,174.4**	**32,236.0**	**29,084.5**	**29,180.3**	**29,904.0**	2.5
البرازيـــل	1,761.0	1,810.1	1,957.0	2,049.7	2,094.0	2.2
المملكة المتحدة	1,460.0	1,343.6	1,292.7	1,196.2	993.6	16.9-
النرويـــج	2,242.0	2,020.0	2,017.0	1,875.0	1,739.4	7.2-
الولايات المتحدة	5,122.2	4,940.2	5,309.0	5,486.0	5,642.5	2.9
المكسيـــك	3,111.9	2,807.7	2,620.7	2,594.3	2,561.3	1.3-
كنـــدا	2,182.2	2,164.0	2,034.0	2,016.8	2,082.8	3.3
كومنولث الدول المستقلة	12,192.3	12,429.5	12,661.0	13,220.5	13,264.5	0.3
منها : اذربيجان	850.0	914.1	1,014.0	1,027.4	945.0	8.0-
اوزبكستان	114.0	105.0	85.0	95.0	80.0	15.8-
تركمانستان	189.0	220.0	220.0	220.0	220.0	0.0
روسيا الاتحادية	9,830.0	9,768.4	9,919.3	10,147.6	10,325.0	1.7
كازاخستان	1,100.0	1,385.0	1,285.8	1,600.0	1,600.0	0.0
الصيـــن	3,755.0	3,802.8	3,802.0	4,049.0	4,090.2	1.0
باقي دول العالم	19,797.5	18,553.1	7,613.0	7,431.4	6,986.0	6.0-
اجمالي العالم	**85,438.5**	**84,714.9**	**71,066.0**	**71,810.4**	**72,091.0**	0.4
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**26.3**	**27.5**	**29.7**	**29.6**	**31.0**	

الملحق رقم 04:

الغاز الطبيعي المسوق عربيا 2007-2010

(مليون متر مكعب)

نسبة التغير (%) 2009/2010	*2010	2009	2008	2007	
5.0	51,282	48,840	50,240	50,290	الإمـــارات
2.3	13,100	12,800	12,700	11,800	البحريـــن
8.2	3,830	3,540	3,300	3,100	تونـــس
3.0	83,900	81,426	86,500	84,800	الجزائـــر
11.7	87,660	78,450	80,440	74,420	الســعودية
31.1	7,800	5,950	6,000	5,800	ســـورية
13.4	1,303	1,149	1,880	1,460	العـــراق
7.9	96,335	89,300	76,981	63,200	قطـــر
3.6	11,900	11,489	12,700	12,100	الكويـــت
5.7	16,814	15,900	15,900	15,280	ليبيـــا
1.2-	61,300	62,070	60,994	56,973	مصـــر
5.2	25,768	24,496	25,200	25,179	عُمـــان
5.9	**460,992**	**435,410**	**432,835**	**404,402**	**إجمالي الدول العربية**

الملحق رقم 05:

قيمة الصادرات النفط الخام في الدول العربية

الفترة2007- 2011

2011[1]	2010	2009	2008	2007	
85,900	57,900	44,785	80,635	58,991	الإمـــارات
6,305	4,664	3,275	5,895	6,184	البحريـــن
2,285	2,070	1,551	(2)	(2)	تونـــس
37,289	28,089	21,497	38,543	29,392	الجزائـــر
289,518	184,421	144,249	247,097	179,390	الســعودية
2,994	6,689	5,414	7,989	935	ســورية
83,768	54,248	43,895	63,000	33,712	العـــراق
27,328	20,553	16,172	27,428	19,022	قطـــر
67,688	39,822	30,895	57,808	38,603	الكويـــت
7,391	38,764	29,446	52,084	36,783	ليبيـــا
4,689	2,593	2,166	4,911	3,128	مصـــر
12,291	7,955	6,903	10,846	10,316	الســودان
34,534	21,545	17,060	23,296	16,523	عُمـــان
5,549	2,405	1,835	3,776	3,693	اليمـــن[3]
667,529	**471,718**	**369,143**	**623,308**	**436,672**	**إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)**
550,312	**396,402**	**313,364**	**533,198**	**381,040**	**إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية)[4]**

تمت المذكّرة بعون الله تعالى وقدرته

فإن أصبنا فمن الله

وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان

نشكركم